الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف– المسيلة

كليةالعلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

السياسة الفرنسية القمعية في الجزائر خلال الثورة التحريرية 1954– 1962

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:

ـ حياة كيدي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
إسماعيل تاحي	أستاذ مساعد .أ	رئيسا
نور الدين مقدر	أستاذ مساعد .أ	مشرفا
أبوبكر الصديق حميدي	أستاذ محاضر .أ	مناقشا

السنة الجامعية: 1436ـ 1437 هـ / 2015ـ 2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من أوصى عليهما رب العرش العظيم ونبيه الكريم صلوات الله عليه وآله ومن والاه، إلى الوالدين الكريمين فإليكَ يا أمي وأطال الله في عمرك أهدي ما وفقني ربي إليه من عمل وإليكَ يا أبي من ظل حريصا ومصرا فتحقيقا لرغبتكَ وطاعة لكَ أهديكَ ثمرة جهدي، وإلى روح خالتي- زوينة- أسكنها الله فسيح جنانه، وإلى اللذين عذبوا وحرقوا وجاهدوا وصمدوا إليكم يا شهداء الجزائر إليكم يا مجاهدين يا رجال العزم انتم يا أبناء الجزائر،وإلى صاحبة الجرح النازفة فلسطين الشهداء.

وإلى كل أفراد أسرتي أخي حمزة وأختي نبيلة وصليحة وإلى أخي منور وزوجته غنية إلى صحراوي وزوجته بدرية وإلى فوزية وزوجها مولود شايب ذراع وغلى مريم وزوجها مروان قلوا وإلى أنفال وإلى الكتاكيت ليندة، إنصاف، فادي، لوي، رؤى،كوثر، كما لا أنسى صديقاتي حليمة وهدى ووردة وبسمة وحياة.

شكر وتقدير

الحمد لله أحمده وأشكره وأستعين به الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والحمد لله الذي هداني ووفقني وأعانني على إنجاز هذا البحث

وعظيم الإمتنان للأستاذ المشرف نور الدين مقدر عرفانا بنصحه وتوجيهه بالرأي والنصيحة

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلي مدير متحف المجاهد لولاية المسيلة وكل الساهرين على تسيير شؤونه،

ولكل من شجعني معنويا على إنجاز هذا البحث

قائمة المختصرات:

- تر..... ترجمة
- ج..... جزء
- ط.....طبعة
- ص.....صفحة
- د م.....دون مكان
- د ت.....دون تاريخ
- م..... ميلادي
- المصالح الإدارية المتخصصة بالريف ..... SAS
- المصالح الإدارية المتخصصة بالمدينة ..... SAU
- مركز المعلومات العسكرية ..... CRA
- مقر المجموعات المتنقلة للحماية الريفية ..... GMPR
- الأجهزة المكلفة بعمليات الحماية ..... DOP
- منظمة المقاومة من أجل إفريقيا الفرنسية .....ORAF
- لجنة النهضة الفرنسية ..... CRF
- الاتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا ..... UFNA
- منظمة الجيش السري ..... OSA
- المعتقلات للأسرى العسكريين ..... CIM
- مركز صحراوي للتجارب العسكرية ..... CSEM
- مركز التجارب العسكرية بالواحات .....CEMO

مـــقـــدمـــــة

كان ولا زال ولا يزال موضوع الثورة الجزائرية وبجميع مراحلها ملاذا خصبا للدراسة، بحيث تعد من أكبر الأحداث التي شهدها القرن العشرين، فإذا تطرقنا إلى هذه الحرب في ظاهرها بعيدا عن الخوض في مجرياتها وتفاصيلها لوجدناها بين شعب بسيط بوسائل بسيطة في مواجهة جيش مدجج بدبابات وقنابل وغيرها من الوسائل العسكرية الرادعة ما جعله يحتل رابع أقوى الجيوش عالميا، أما إذا سلطنا الضوء في باطن هذه الحرب وخضنا في مجرياتها يصبح الأمر أكثر إثارة أين نجده يفتح أبوابا واسعة للبحث ما دفع بنا إلى طرق أحد أبوابها وأكثرها عرضة للجدل لنجعله محل دراستنا وهو ما يتعلق بالأساليب القمعية التي اعتمدتها فرنسا في مواجهة الثورة، الأمر الذي جعل من تاريخها تاريخا ملوثا بجرائم نكراء ارتكبتها في حق الجزائريين، وفي حق أرضهم والتي لازالت وبعد مرور 54 سنة تشكل خطرا على حياة الجزائريين سواء من ناحية الألغام التي قامت فرنسا بزرعها وأبت أن تكشف خريطة موقعها إلى جانب تغيير أماكنها بفعل التحول الجيولوجي الطبيعي للأرض ، أو من ناحية ما سببته تجاربها النووية من أخطار وما تزال إلى يومنا هذا بل وعلى امتداد آلاف السنين تبعث بآثارها سواء من تشوهات خلقية أو أمراض جلدية سرطانية متفاوتة الدرجات، أما إذا نظرنا إلى ما ارتكبته صاحبة العظمة المزيفة من جرائم في حق الجزائريين سوى فقط لأنهم جزائريون أثناء الاستنطاق وفي السجون وعلى الحدود وداخل الديار بل وعلى كل شبر من أرض الجزائر، لكان الأمر أدهى وأمر ولعل هذا ما كان من الأسباب والمبررات الرئيسية التي دفعتنا لجعل السياسة الفرنسية القمعية بالجزائر خلال الثورة التحريرية 1954-1962م موضوعا لدراستنا.

- أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر:

- الميل الذاتي نحو دراسة هذا الموضوع وذلك لمل يحمله من شهادات مشرفة تبين قوة و صلابة الثورة التحريرية أمام الإستراتيجية الفرنسية النكراء.

- الرغبة في معرفة الجحيم الذي ذاقه ذلك الشعب الأسطوري حتى يضمن لنا حياة السلام في أرض جعلها خصبة بدمائه، أين أجد هذا الأمر لزاما وواجبا على كل من يحمل الجنسية الجزائرية حتى يعرف جزائر اليوم هي وليدة من.

– فتح ملف الجرائم التي ارتكبتها فرنسا في الجزائر واستحضار الروح الثورية للعمل على استنطاق الذاكرة التاريخية حتى لا ننام وراء ما نعيشه من علاقات فرنسية جزائرية يصهر على ترابطها سياسيون لأغراض دولية.

– وكذلك الرغبة في تسليط الضوء على الوجه الآخر لقانون 23 فيفري 2005 م والذي نص في أحد فصوله بإلزامية اعتراف البرامج المدرسية بالدور الإيجابي لفرنسا في ما وراء البحار وخاصة في شمال إفريقيا.

– إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في البحث عن ماهية الوسائل والأساليب التي اعتمدتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في إطار سياستها القمعية للقضاء على الثورة، وهل تمكنت بمخططاتها الإجرامية من فصل الشعب عنها؟ كما يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية كالتالي:

–هل كانت الأساليب الفرنسية القمعية وليدة الثورة أم كان تطبيقها قبل ذلك؟

– فيم تمثلت مخططات وقوانين فرنسا الإجرامية التي اعتمدتها لكبح جماح الثورة؟

– بعيدا عن اتباع فرنسا لأساليب الحرب الكلاسيكية فهل نجحت في تطبيقها للحرب النفسية لقمع الثورة؟

– بصعود الجمهورية الفرنسية الخامسة للحكم في فرنسا هل تغيرت سياسة القمع الفرنسية في الجزائر؟ وفيم تمثلت مخططاتها الإجرامية الجديدة؟

– المنهج المتبع في البحث:

من المناهج التي اتبعناها حتى يتسنى لنا الإجابة على الإشكالية المطروحة وما رافقها من تساؤلات اتبعتنا:

– المنهج التحليلي: وذلك لتحليل السياسة القمعية التي اتبعتها فرنسا من قوانين ومخططات حتى تتمكن من قمع الثورة.

كما اتبعنا المنهج التاريخي الوصفي: وذلك لوصف الأحداث والتطورات الناتجة عن السياسة القمعية التي أدرجتها فرنسا من أجل إخماد الثورة، وكذلك لوصف أوضاع الجزائريين تحت وقع آلة القمع الفرنسية الجهنمية

- المصادر و المراجع المعتمدة في البحث:

اعتمدنا في إنجازنا لهذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع أثرت رصيدنا المعرفي حول الموضوع كما عبدت لنا الطريق للسير قدما في تنسيق معلوماتنا وبنائها حتى خلصنا لانجاز هذا العمل، ومن المصادر التي اعتمدناها والتي كان من أهمها: كتاب" **كيف ننسى وهذه جرائمهم**" لمحمد الصالح الصديق الذي تحدث فيه بشكل مسترسل عن التعذيب الفرنسي وأساليبه في الجزائر، وكتاب" **شهادتي حول التعذيب**" للجنرال بول أوساريس، وذلك لما حمل هذا الكتاب من حقائق حول ما ارتكبته فرنسا من جرائم في إطار الاستنطاق تحت التعذيب وكذا على "**جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني**"، **ومذكرات الرائد سي لخضر بورقعة.**

أما من بين أهم المراجع التي اعتمدناها: كتاب" **فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958 دراسة في السياسات والممارسات**" للغالي غربي والذي كان اعتمادنا عليه بشكل كبير في الفصل الأول والثاني من دراستنا، وذالك لما احتواه هذا الكتاب من المعلومات دقيقة ومنسقة كرونولوجيا في الفترة الممددة من1954 إلى 1958 حول ممارسات فرنسا و سياستها تجاه الثورة الجزائرية، إلى جانب كتاب "**جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بول إلى الجنرال أوساريس**" لسعدي بزيان الذي فصل في حديثه أكثر حول واقع السياسة الفرنسية القمعية بالجزائر منذ الاحتلال إلى غاية الاستقلال و دعمها بشواهد واعترافات جنرالات فرنسيين ومناضلين جزائريين، كما تم الاعتماد على جرائد ومجلات خدمت مقالاتها عناصر كثيرة من دراستنا والذي كان من أهمها أحسن بومالي"**التمدن الفرنسي في فن التعذيب**"، مجلة أول نوفمبر، العدد 31- 1978.

- الخطة المعتمدة في البحث:

لإنجاز هذا البحث اتبعنا خطة تضمنت ثلاث فصول يندرج تحت كل واحد منها عناصر إلى جانب مقدمة وخاتمة ومدخل أين تطرقنا فيه باختصار إلى أساليب القمع التي انتهجتها فرنسا في الجزائر منذ 1830 والى غاية 1954، أما الفصل الأول فقد تطرقنا فيه إلى سياسة فرنسا القمعية وقوانينها الزجرية التي واجهت بها الثورة وأرادت أن تخمدها في مرحلتها الأولى وذلك في الفترة الممتدة من 1954- 1656 أما الفصل الثاني فتعرضنا فيه إلى

كيفية مواجهة فرنسا في إطارها القمعي للثورة عن طريق محاولتها لعزل الشعب وفصله عنها ابتداء من 1956 والى غاية 1958 بينما جعلنا الفصل الثالث يقف عن مواجهة الجمهورية الفرنسية الخامسة للثورة التحريرية أين شهدت هذه الأخيرة أصعب مراحلها وذلك لما تضمنته هذه المرحلة من مخططات جهنمية رافقت الجنرال ديغول طيلة فترة تواجده بالجزائر من 1958 وإلى غاية الاستقلال.

– الصعوبات:

أما الصعوبات التي واجهتنا أثناء القيام بهذه الدراسة فيمكننا حصرها فيما يلي:

– صعوبة الالمام بالموضوع وخاصة انه شائك ومتسع

– قصر فترة مدة الدراسة حيث أن من شروط كل بحث وخاصة التاريخي أخذ الوقت الكافي حتى يتم تمحيص وجمع أكبر قدر كافي من المعلومات.

– اشتراط التزام البحث ب 50 صفحة وطول الفترة الزمنية التي قمنا بدراستها ما جعلنا في صراع مع المعلومات أيها يذكر وأيها يلغى على الرغم من أهميتها.

– ندرة إن لم نقل خلو مكتبة قسم التاريخ بجامعة المسيلة من الكتب باللغة الأجنبية وخاصة المصادر التي تخدم وتسهل على الطالب العمل بشكل أريح.

وفي الأخير غايتنا أن يساهم عملنا المتواضع هذا وإن كان لا يخلو من النقائص في أن يكون في المستقبل مرجعا يستعين به الطلبة ولو بالقليل وأن يكون بداية لبحث أعمق إن شاء الله.

مدخل: جرائم فرنسا وإستراتيجيتها القمعية في الجزائر قبل 1954

إن الاستعمار في حد ذاته قبل الحديث عن جرائمه جريمة ضد الإنسانية[1]، فما وجدت أحسن من هذه الكلمات التي تعد كتعليق لفرنسيس جونسون " franncis jeanson " حين اطلاعه على ملف جرائم فرنسا في الجزائر لتكون كأفضل بداية أتصدر بها الحديث عن موضوع القمع الفرنسي البشع في أرض الجزائر الطاهرة، فالاحتلال الفرنسي للجزائر منذ 1830 يعد من أكثر المشاهد التي جسدت القمع ومثلته أحسن تمثيل على غرار نظيراتها من الأراضي والحضارات المستعمرة عبر التاريخ، غير ان ما يميز الاحتلال الفرنسي للجزائر هو أن هذه الأرض الطاهرة أرض الجزائر قد مورس عليها قمع لا يتماشى والإنسانية من طرف من يحمل شعار الحضارة و شعار الحق والسلام، فإن وصف التتار بالشعب المتوحش الذي لا يعرف إلا التخريب[2]، حين غزوه لبغداد قبل قرون من الزمن فما الوصف الذي يمكن أن نصف به من يحمل شعار الحضارة والسلام وقد قام بممارسات وحشية أبشع من تلك التي مارسها ذلك الشعب المتوحش في فترة تفوق قرنا من الزمن على شعب بريء؟.

فبنزول " المارشال بورمون " بأرض الجزائر قام بنفي واختطاف الأتراك في حين أن معاهدة الاستسلام كانت تنص على أن الأتراك يعتبرون من سكان الجزائر الاصليين وهذا ما ذكره "حمدان خوجة " في كتابة المرآة أن الأتراك كانوا يفصلون عن نسائهم وأطفالهم ويقتادون إلى السفن قبل ساعات الإبحار بأيام عديدة ويقول: "... لقد رأيت بنفسي بعض الفرنسيين يولون ظهورهم للمشهد ويذرفون الدموع من الألم..." كما تطرق كذلك إلى الاختراقات التي كانت تمس الأملاك والحبوس أين يوضح انتهاك الجيش الفرنسي لحولي 20 مسجدا في العاصمة وحدها و تحويل مسجد كتشاوة إلى كنيسة سنة 1832م[3].

---

[1]– سعدي بزيان: **جرائم فرنسا في الجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 27.

[2]– أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية 1830– 1900**، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص 15.

[3]– حمدان بن عثمان خوجة: **المرآة، تقديم وتعريب محمد العربي الزبيري**، منشورات الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص 195–197.

كما تم اختراق العديد من المعاهدات والاتفاقيات وإخلاف الوعود من طرف السلطات الفرنسية مثل انتهاك معاهدة ديمشال وتجاوز حدود الأراضي المحتلة تذرعا بضرورة حماية القبائل الصديقة واختراق الجنرال بيجو لمعاهدة التافنة وذلك بإضافة عبارة تسمح له بتوسيع الاحتلال إلى ناحية قسنطينية غير أن هناك ممارسات وعمليات إجرامية عمياء فاقت بشاعتها اختراق المعاهدات وإخلاف الوعود حيث كانت كل الانتفاضات متبوعة بالاعتقالات والنفي وبأبشع صور التقتيل، وهذا ما نلتمسه من خلال تصريحات ضباط وجنرالات فرنسيين، من بينها اعتراف اليكس دي طوك فيل " tocqueville " متحدثا عن سياسة الأرض المحروقة في كتاب عنوانه دراسة عن الجزائر " travaille sur l'Algérie " قائلا لقد سمعت مرات عديدة في فرنسا أناسا احترمهم ولا أوافقهم يستنكرون إحراق المحاصيد وإفراغ المطامير والاعتداء على رجال بدون سلاح وعلى نساء وعلى أطفال لكن هذه الأعمال ضرورية لأي شعب يريد محاربة العرب... إن قانون الحرب يرخص لنا تدمير البلد... ونقوم بذاك عن طريق إتلاف المحاصيد وعن طريق الهجمات التي تسمى غزوات والتي تستهدف الاستيلاء على الأشخاص وعلى القطعان"[1]، كما أن المشير سانت أرنو " saint arnoud" كان يفتخر في رسائله بأنه ترك في مروره عبر البلاد القبائل حريقا واسعا بحيث أحرقت كل القرى وعددها 200 تقريبا أحرقت حدائقها وقطعت أشجار الزيتون فيها، وروى في رسالة مؤرخة في 13 أكتوبر 1837م أن اشتباكات وقعت في شوارع قسنطينة عند احتلالها فيكتب :" إن الحرب لم تترك شخصا حيا ولم تبق على أسير فما أعجب المشهد وما أعجب المجزرة "، كما ترك رسالة أخرى مؤرخة في 15 أوت 1845م يتحدث فيها عن جبال الظهرة بحيث يروي أنه كان يحاصر القبيلة ويغلق عليها كل المخارج ثم يشعل النار فتتحول القرية إلى مقبرة تسع 500 لص[2].

كما صرح موريس هيريسون في قوله ما يلي : " آذن العرب قيمة كل زوج منها 10 فرنك أما النساء فإنهن يبقين صيدا مفضلا "، وبعيدا عن تصريحات الجنرالات فقد نقل الشاعر

---

[1]– بوعلام بن حمودة: **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الاساسية**،دار النعمان،2012،ص ص22، 23.

[2]– المصدر نفسه، ص24.

فكتور هوقو " victor hugo " كلاما كان يقال في الصالونات:" يوم 15 أكتوبر 1852م ذكر العميد لوفلو " le flo " ...إنه في الغزوات بعض الجنود الفرنسيين كانوا يلقون نحو رفاقهم أجساد أطفال يسقطون على حرابهم..."[1]، كما أن هناك أعمال وحشية أخرى أدلت بنفسها عن نفسها بدون تصريح من الجنرالات أو غيرهم لم تأبى سوى أن تبقى راسخة كنقاط سوداء في تاريخ فرنسا، ففي سنة 1849م قامت القوات الفرنسية بشنق 1500 جزائري بعد احتلال واحة الزعاطشة وذلك بعد أن قتلت 800 آخرين وقامت بقطع الأشجار من النخيل، أما في الأغواط فقد قتلت 800 شخص، وبعد ثورة المقراني والشيخ الحداد قامت السلطات الفرنسية بإحراق الديار وبقطع الأشجار، كما قتل بعض السكان في عين المكان ونفي البعض الآخر منهم فيما بعد إلى كاليدونيا الجديدة.

وفي أكتوبر 1914م وعلى إثر انتفاضة بن شقران – منطقة بين المحمدية ومعسكر– مثل المقاومين أمام المحكمة فحكمت على 13 منهم بالإعدام وعلى اثنين منهم بالأشغال الشاقة[2].

وفي صورة أخرى لأعمال فرنسا الإجرامية نذكر الأفران المحرقة التي أشعلت في نواحي قالمة وابتلعت مئات الجثث الطاهرة البريئة وكذا الأفران التي أقيمت في منطقة الظهرة لتحرق قبيلة أولاد رياح[3]، مع معظم حيواناتهم الأليفة وفي ظل هذا نذكر تصريح الجنرال كافينياك " cavingnac " حول ما فعله لإبادة قبيلة بني صبيح في سنة 1844م، حيث قال:" تولى الأجناد جمع كميات هائلة من أنواع الحطب ثم كدسوها عند مدخل المغارة التي حملنا قبيلة أولاد صبيح باللجوء إليها بكل ما تملك من متاع الحيوانات وفي المساء أضرمت النيران وأخذت الاحتياطات كي لا يتمكن أي أحد من الخروج حيا"، أما الرائد مونطانياك " montanganc " قائد الجيش بنواحي سكيكدة سنة 1843م فإنه لم يكن من هواة الأفران المحرقة لكنه كان عندما يجتاحه القلق يلجئ إلى قطع رؤوس العرب لاعتقاده بأن العرب

---

[1]– بوعلام بن حمودة: المصدر السابق، ص 25.

[2]– المصدر نفسه، ص ص 64، 65.

[3]– أولاد رياح: بين قرية نقمارية وعشعاشة 80 كم شرق مستغانم، ينظر: بوعلام بن حمودة: المصدر السابق، ص 67.

بدءا من خمسة عشر سنة يجب أن يقتلوا أما النساء والأطفال فيشحنون إلى جزر الماركيز أو غيرها، وبتعبير آخر يجب أن نبيد كل من يرفض الزحف كالكلاب عند أرجلنا كما قد كتب الضابط بارجوري " bergret " في مذكراته: لقد كانت قبلتنا للمداشر المحيطة بخراطة لا تتوقف أثناء الليل والنهار لدفن جثث المسلمين، إن الأبناء كانوا يأتون بالأسرى الذين بعد الانتهاء من مهمتهم توجه إليهم المدافع الرشاشة[1]، كما أن حركة 8 ماي 1945م التي وجدت لنفسها مكان في ذاكرة كل جزائري وفي نفس كل من كان له ضمير يتنعم بروح الإنسانية لكونها تتصدر عمليات القمع الرهيبة والتقتيل الجماعي التي مورست على الشعب الجزائري حيث تمت هذه المجزرة عند خروج الشعب الجزائري في مظاهرات سلمية حاملا العلم الجزائري معبرا بذلك عن الفرحة بانتصار الحلفاء عن النازية مذكرا فرنسا بوعودها في حق الشعوب المشاركة معها في الحرب في نيل استقلالها حسب الميثاق الأطلسي، وفي هذا الصدد وحول شناعة هذه الجريمة يقول الشيخ الإبراهيمي : << لو أن تاريخ فرنسا كتب بأقلام من نور ثم كتب في آخر فصل من هذه الفصول المخزية بعنوان مذابح سطيف وقالمة وخراطة لطمس هذا الفصل ذلك التاريخ كله >> [2] فإن فرنسا بارتكابها لهذه الجرائم الشنيعة والمجازر الدامية والمفجعة كانت تسعى لاستعراض قوتها الوحشية لتبث الرعب في كل أرجاء البلاد، غير أن ما حصل كان عكس ذلك تماما وخاصة بارتكابها لهذه المجازر مجازر 8 ماي بحيث صرح الأستاذ جان شارل جوفري " jean charles jauffret " من جامعة بول فاليري universite paul valery عندما قام بتقديم كتاب الباحث الجزائر يوسف مخالد بعنوان:" chronique d'um massacre 8 mai1945.setif.guelma.kherrata"

حيث قال :" إن مايو 1945 كان بمثابة ميلاد للوطن الجزائري وبداية النهاية للجزائر الفرنسية"[3]، وحقيقة فقد تأكد للشعب الجزائري بعد هذه الأحداث إنما أخذ بالقوة لا يرد إلا

---

[1]– العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج 1، منشورات إتحاد الكتاب العرب،(د.م)، 1999، ص ص 80،81.

[2]– سعدي بزيان: المرجع السابق، ص 30.

[3]– المرجع نفسه، ص30.

بالقوة ليبدأ بالتحضير للثورة والتخطيط لثورة أقل ما يقال عنها أنها ثورة الأحرار، والتي جعلت لفرنسا ماضي أسود أثقلته جرائمها ومعاملاتها القمعية التي فاقت بشناعتها تلك التي ارتكبتها قبل الثورة الفاتح نوفمبر وهذا ما سنتحدث عنه من خلال التطرق إلى السياسة الفرنسية القمعية بالجزائر أثناء الثورة التحريرية 1954-1962م.

الفصل الأول : السياسة الفرنسية القمعية بالجزائر خلال الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)

1 - قانون حالة الطوارئ

2 - المسؤولية الجماعية

3 - قانون الإطار (التربيع, الكادرياج)

4 - التعذيب في السجون

1 – قانون حالة الطوارئ:

رغم كل العمليات القمعية التي قامت بها فرنسا منذ وطئتها أرض الجزائر سنة 1830م، ورغم كل ما بذلته إدارتها لمواجهة الأحزاب السياسية منذ 1945م إلا أنها لم تستطع إيقاف مسار الوقائع التاريخية حيث كان الفاتح من نوفمبر 1954م الواقع الذي فرض نفسه على فرنسا بأن لا مفر منه لتأتي بعده هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955م بمثابة الضربة الكاملة التي أخفقت بها كل توقعات الإدارة الاستعمارية، ما دفعها للقيام بأعمال قمعية زجرية كعادتها حيث قامت باتخاذ عدة إجراءات عسكرية وقانونية كأساليب لمواجهة مجموعة من الخارجين عن القانون وكذا الأعمال التخريبية على حد وصفها فكان من بين أخطر وأشرس الإجراءات التي فرضتها " قانون حالة الطوارئ " أو " حالة الحصار" والذي عرفه عمر سعد الله كما يلي: << هو نظام استثنائي محدد في الزمان والمكان لمواجهة ظروف طارئة وغير عادية تهدد البلاد أو جزء منه وذلك بتدابير مستعجلة وطرق غير عادية في شروط محددة ولحين زوال التهديد>>[1].

1 – 1 جذور قانون حالة الطوارئ:

يعد قانون حالة الطوارئ الذي استعملته السلطات الفرنسية كوسيلة لخنق الثورة في مهدها عبارة عن نسخة من قانون " حالة الحصار " الذي تم إصداره في الجمهورية الفرنسية الثانية سنة 1849م لمواجهة الحرب الأهلية في الداخل، كما استعملته فرنسا قبل استعمالها له في الجزائر أربع مرات:

– في ديسمبر1852م بمناسبة الانقلاب الذي حمل نابليون الثالث إلى الحكم وإسقاط الجمهورية الثانية.

– في 1870م أثناء الحرب الألمانية التي أدت إلى إخضاع الالزاس واللورين[2].

[1]– عمر سعد الله: **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 319.

[2]– العربي الزبيري: **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، دار البعث، الجزائر،(د.ت)، ص 105.

– في 1911م عند بدئ الحرب العالمية الأولى.

– عند بداية الحرب العالمية الثانية.

1 – 2 تطبيق قانون حالة الطوارئ في الجزائر:

أما في الجزائر فجاء هذا القانون أثناء حكومة " إدغارفور" على شكل بيان نشرته الصحافة بتاريخ 19 مارس من وزارة الداخلية تجنبا بذلك اللجوء إلى " حالة الحصار" والتي كانت تبرر إصدارها لهذا القانون بما يلي: << إن حالة الطوارئ تشكل حلا وسطا بين الحالة العادية حيث الاحترام الكلي لجميع الحريات، وحالة الحصار التي تؤدي حتما إلى تفكيك الهياكل الإدارية التقليدية، لأنها تنقل الحكم إلى السلطات العسكرية، ذلك أن حالة الطوارئ تبقى للسلطات المدنية حق ممارسة الحكم ولكنها تعمل على تركيزه وتدعيمه ليصبح أكثر ملائمة مع أحداث تعد كارثة عمومية من شأنها أن تعرض الأمن العام للخطر وأن تمس بالسيادة الوطنية >> [1].

غير أن هناك بعض الإجراءات الخاصة بحالة الطوارئ هي ذاتها المميزة لحالة الحصار لأنها تحتوي على بعض الإجراءات التي تقضي على الحريات الفردية التي يتمتع بها المواطن الفرنسي ولا تمسه إلا في حالة تطبيق المادة " 7 " من دستور " 1947 " وهي نفس المادة المتعلقة " بحالة الحصار " وأما إجراءات حالة الطوارئ فتحتوي على: حضر حرية التجوال للأشخاص ووسائل النقل، حضر بالإقامة الجبرية على أي شخص، حضر الاجتماعات العامة، إجراء التفتيش في المنازل ليلا نهارا وإمكانية غلق المقاهي وقاعات السينما والمسارح، والأمر بتجريد الأفراد من الأسلحة المرخصة وتسليمها للسلطة الحاكمة، والمحاكم العسكرية تتولى المحاكمة بدلا من المحاكم المدنية[2].

---

[1]– الغالي غربي: **فرنسا والثورة الجزائرية 1954–1958 دراسة في السياسات والممارسات**، دار غرناطة،(د.م)،(د.ت)، ص ص 267،268.

[2]– أحسن بومالي: **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى(1954–1956)**، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص ص 166–168.

ومع حلول 23 مارس 1955م عقدت الجمعية الوطنية دورة استثنائية لدراسة وإثراء المشروع المقدم إليها، حيث أثارت مسودتها نقاشا حادا بين مختلف الكتل السياسية نتج عنها صدور أراء مختلفة للنواب بين مؤيد ومعارض، أما الرأي الأول فيرى في تطبيق قانون حالة الطوارئ مخالفة للدستور، أما الرأي الثاني فيرى في تطبيقه اعتراف صريح بالحرب الجزائرية الفرنسية، بينما يرى الرأي الثالث أن تطبيقه أمر ضروري للقضاء على الثورة في مهدها.

فمن بين النواب المؤيدين نذكر النائب جنتون" jonton " الذي كان يرى أنه لا يمكن تطبيق إصلاحات اقتصادية فقط في القطر الجزائري فلا بد من المبادر في تنفيذ إصلاحات سياسية واجتماعية حتى يتم استرجاع الأمن والهدوء للجهات التي تشهد أعمال الاعتداء.

أما من بين المعارضين نذكر النائب " alice sportice " الذي كان يرى إرجاع الأمن يكون بوقف عمليات الاضطهاد والاعتراف بالواقع المحسوس بتبني سيادة جديدة في البلاد[1]، وأثناء النقاش تدخل "بورجيس مونري" موضحا أن هذا القانون قد وجد من قبل غير أن السلطات الفرنسية تقوم بإكماله فقط حيث قال <<... فهذا القانون قد هيأته من قبلنا وزارة مانديس فرنس ووجدناه جاهزا للعمل .... >>[2] .

ومع بداية أفريل 1955م صادق المجلس الوطني الفرنسي على هذا القانون ب 379 صوتا ضد 219 صوتا وأصبح ساري المفعول ابتداءا من " 3 أفريل 1955 " بعد أن صادق عليه مجلس الجمهورية الفرنسية خاصة في المناطق الأكثر اضطرابا كعملات باتنة وتبسة وتيزي وزو، ومع تصاعد الأحداث خاصة هجمات الشمال القسنطيني عمم هذا القانون على كامل التراب الوطني وذلك من خلال مرسوم 23 أوت 1955، مما أدى إلى توسيع دائرة التجاوزات المفرطة حيث خول للسلطات العسكرية والمدنية صلاحيات مطلقة لاتخاذ الإجراءات التي يتضمنها قانون الطوارئ المذكور سابقا خاصة بعد استلام الجنرال

[1]– يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين ثورات القرن العشرين**، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 163.

[2]– الغالي غربي: المرجع السابق، ص 268.

"parlonge" مهمة الإشراف على الشؤون العسكرية والسياسية والإدارية في المناطق التي شملتها حالة الطوارئ حيث وضعت الحكومة الفرنسية تحت تصرفه إمكانيات كبيرة فزودته بأحسن الوحدات القتالية المدربة على حرب العصابات التي كان يقودها أشهر الضباط العسكريين العقيد " دي كورنو " أين أصبحت المؤسسات تتفنن في تطبيق إجراءاتها القمعية خاصة بعدما صدر مرسوم 16 ماي 1955م الذي تم بموجبه تحويل كل القضايا إلى المحاكم العسكرية وذلك في كل من دوائر قسنطينة – باتنة – عنابة – بجاية – قالمة – سطيف – تيزي وزو – تلمسان، وعلى اثر هذا جاء تصريح وزير الداخلية بورجيس مونري بقوله << إن القمع يستخدم بدون هوادة ولا رحمة وإن الظرف الحالي غير مواتي للإصلاحات >> [1]، فعمليات القمع الزجرية كانت مصاحبة لقانون حالة الطوارئ منذ صدوره وإلى غاية نهاية العمل به في أوكتوبر 1955م فهكذا ضلت السلطات الاستعمارية تعمل بكل ما لديها من جهد لإخفاء فشلها بمختلف الإجراءات القانونية التعسفية إضافة إلى كل ما لديها من إمكانيات حربية من أسلحة فتاكة وقوى بشرية وحشية غير أن صمود الشعب وتماسك ثورته ظل يؤرقها ويدفع بها إلى ارتكاب أبشع الجرائم التي عرفتها الإنسانية.

2- المسؤولية الجماعية:

إن المسؤولية الجماعية واحدة من القوانين الفرنسية التعسفية التي استعملت أولا في الهند الصينية ثم بعد ذلك في الجزائر[2]، ففور وصول جاك سوستيل[3] إلى الجزائر في فيفري 1955م أحيا مبدأ المسؤولية الجماعية الآنديجينا وقام بتطبيقها لأنها حسب رأيه ستتسبب في

---

[1]– الغالي غربي: المرجع السابق، ص 270،271.

[2]– رفيالا برانش: **التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء الثورة التحريرية الجزائرية**، تر: أحمد بن محمد باكلي، دار أمدوكال،(د.م)، 2010، ص 50.

[3] – جاك سوستيل J.Soustelle : من مواليد 1912م انضم إلى الجيش فرنسا الحر في 1940م، وعين حاكما على الجزائر في 27 جانفي 1955م، انتهت مهامه في الجزائر في 1956/2/1م، ينظر: محمد العربي الزبيري: **تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1962م)**، ج2، معهد التاريخ بجامعة الجزائر، الجزائر1996-1997م، ص 98.

رعب مقدس لدى الجزائريين[1]، فمن خلالها قامت الحكومة الفرنسية بتفويض مطلق للقادة العسكريين في اتخاذ إجراءات عقابية في المناطق التي تشهد عمليات ضد الوحدات الفرنسية ومن أساسياتها اتهام كل جزائري بكونه معاديا للقوات الفرنسية[2]، وفي هذا الصدد يقول فرانس فانون في كتابه معذبو الأرض << إن جميع الناس سيصعقون أو سيعذبون، وإن جميع الناس في إطار الاستقلال سيجوعون وسيشاركون في الفقر والركود >>[3]، ومن الممارسات التعسفية في إطار المسؤولية الجماعية أن كان يرمى المشبوهين في أحواض صغير مملوء بماء يغلي ولا يخرج الإنسان من ذلك الحوض بعد الاستنطاق إلا و لحم جسمه متساقطا، ومن نماذجها أيضا أن كان يتم ربط المشبوهين في الأشجار برباط متين ثم يوضع فوق رؤوسهم وعاء من حديد مملوء بمادة كيميائية تسيل شيئا فشيئا على رأس المشبوه حتى تذوب جمجمته إضافة إلى ذلك سن سوستيل قوانين إجرامية كمنع الأطباء من معالجة المقاومين الجرحى ومنع بيع الأدوية لهم[4].

وهكذا ظلت السلطات الفرنسية بسياستها القمعية تتمادى في تطبيقها للقوانين الزجرية وانتهاك الحريات، وأبسط المبادئ الديمقراطية مخلفتا بذلك ماض ملوث بحقائق نكراء.

3- قانون الإطار(الكادرياج، التربيع):

وتبعا لما قلناه سابقا عن ممارسات فرنسا القمعية لخنق الثورة في مهدها وإخفاء فشلها قامت باستحداث أحد أساليب التكتيك العسكري الموروثة عن تكتيكات الحرب العالمية الثانية ألا وهي تكتيك العمليات التربيعية والتي يقوم فيها المستعمر الفرنسي بالعمليات التي

---

[1]- كولدليوزو: **العنف والتعذيب والاستعمار من أجل الذاكرة الجماعية**، تر: الصادق عماري وآخران، دار القصبة، الجزائر، ص 123.

[2]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 265.

[3]- فرانز فانون: **معذبو الأرض**، تر: سامي الدروبي وجمال أتاسي، (د.ب)،(دت)، ص 122.

[4]- جريدة المجاهد << **قصة القمع الرهيب في أربع سنوات، المسؤولية الجماعية**>> ،ج 1، العدد 31، 1 نوفمبر 1958م، ص16.

يوضحها أحمد توفيق المدني قائلا:" يحد فوق الخارطة مربعات من الأرض في الجهة التي تقع تحت تصرف الثورة، ثم يحيط الجند بذلك المربع وتنصب حوله المدافع المختلفة وتحوم الطائرات فوقه، وتسدد نحوه بطاريات السفن الحربية مدافعها إن كان قريبا من البحر وفي ساعة معينة تنقض سائر القوى من البر والبحر والجو على ذلك المربع"[1].

طبق الجيش الفرنسي هذا التكتيك إبتدءا من شهر فيفري 1955م في الشمال القسنطيني ثم بعد ذلك عممه على بقية المناطق في شهر جويلية 1956م وذلك بغية ما يلي:

- التقليل من إحتمالات الخسائر التي قد يخلفها الثوار الجزائريون بالأشخاص والأملاك.
- إحتلال أكبر قدر ممكن من المساحات الترابية للجزائر و المقدرة ب2.400.000 كلم$_2$ [2].

وعلى إثر تطبيقه صرح " ماكس لوجون" قائلا:" لقد تحصلنا على نتائج مدهشة في الشرق القسنطيني حيث توقف نشاط الفرق المسلحة ولا يوجد إلا بعض الأعمال الإرهابية الفردية"[3]. كما توسعت عمليات التمشيط والعمليات التربيعية التي أسندت إلى الوحدات الإقليمية والكتائب المتمركزة على مستوى كل منطقة عسكرية كانت تسعى من خلالها القيادات العسكرية إلى تحقيق جملة من الأهداف تمثلت فيما يلي:

- القضاء على وحدات جيش التحرير الوطني والبحث عن مخابئ الأسلحة.
- تدمير الجناح السياسي والإداري لجبهة التحرير الوطني.
- تدمير الخلايا الإدارية وتعويضها بهيكل وتنظيم بديل عميل لها[4].

---

[1]– أحمد توفيق المدني: **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة المصرية، (د. م)، (د.ت)، ص 230.

[2]– الغالي غربي: المرجع السابق، ص 352.

[3]– المجاهد: **اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني**، ج 2، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ، العدد 45، 1 جانفي 1959، ص 288.

[4]– الغالي غربي: المرجع السابق، ص 353.

كما أن روبير لاكوست[1] كان يسعى إلى تطبيقها بشكل كبير في منطقة القبائل على أساس أن منطقة القبائل منطقة نموذجية لتحقيق التهدئة ووفقا لذلك انشأ 517 مركزا عسكريا من مراكز الكاديرياج و310 مركزا في القبائل وحدها وصرح في 28- 9- 1956م قائلا:" سنحصل في أواخر أكتوبر على نتائج هامة ... إن الفرق العسكرية المسلحة لم تعد تخفي تعبها ومللها ... أما قادة الثورة فهم حائرون ...".

غير أن الشيء الذي حصل كان عكس هذا القول تماما حيث توج تكتيك عمليات التربيع بفشل كبير إلى جانب عمليات التمشيط الواسعة التي تعمل على خنق المناطق المستهدفة باعتماد تقنية اقتناص الخنزير من خلال سد المنافذ بواسطة وحدات عسكرية متحركة أو ميكانيكية وكذا الاستعانة بالوحدات العسكرية المحمولة جوا ويتحدث العقيد محمد رمضاني عن فشل هذا التكتيك التربيعي فيقول:" تبين للوحدات الفرنسية بعد أن وضعت مخطط المربعات موضع التطبيق في الميدان، أنها أي الوحدات قد تمططت أفقيا أكثر من حجمها وتبعثرت قدرتها، فأصيبت بشلل وفقدة القدرة على حشد وتركيز القوات عند الحاجة والضرورة وتبين أن الوحدات الفرنسية أصبحت معزولة وأن عملية تزويدها بالمؤونة والذخائر والاحتياجات المختلفة أضحت مكلفة وصعبة ومحفوفة بمخاطر عديدة، وإن تنقلات قوافل التموين قد نتج عنها ارتفاع عدد الشاحنات والمركبات المجندة للقيام بالعمليات الإمدادية، وإن تأمين القوافل عبر الطرقات أصبح يتطلب تسخير قوات إضافية برية وجوية تسير أمام وخلف الأرتال ..."[2]، وبهذا يكون العقيد محمد رمضاني قد أكد لنا فشل هذا المخطط التربيعي على شكل نتيجة لخلاصة المشروع كما اقدم بدوري دليلا آخر يؤكد فشل المخطط التربيعي ويفنده تصريح لاكوست وهو ما حدث في صائفة 1956م حيث تمكن قادة الثورة

[1] – روبير لاكوست R.Lacost (1898–1989م): مؤسس حركة تحرير شمال فرنسا خلال الحرب العالمية الثانية، شغل منصب وزير عدة مرات خلال الجمهورية الرابعة كما عين وزيرا مقيما من طرف غي مولي في فيفري 1956م، ينظر: سعدي بزيان: المرجع السابق، ص 110.

[2]– الغالي غربي: المرجع السابق، ص ص 353 – 379.

وبكل شجاعة من عقد مؤتمر الصومام في المنطقة الأكثر استهدافا من مشروع التربيع وبهذا تكون فرنسا قد خسرت ورقة أخرى كانت قد استعملتها من أجل خنق الثورة في مهدها.

4- التعذيب في السجون:

عرفت الجزائر مع بداية الثورة سنة 1954 م انتشارا واسع للسجون مما يوضح إسرار فرنسا واستمرارها في سياستها الزجرية بهدف فصل الشعب عن الثورة وخنقها في مهدها باعتباره – السجن– بناء مخصصا للمنحرفين ولا يزج فيه إلا من حكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية من طرف المحكمة طبقا لمواد قانونية، وغالبا ما يكون تابعا للسلطات الإدارية[1]، وهذا لا يعني أنه قبل الثورة لم تقم فرنسا بإنشاء السجون بل شرعت في بنائها من البدايات الأولى لاحتلالها للجزائر منذ 1830، أما من بين السجون التي انتشرت بعد اندلاع الثورة فنذكر سجن الأحمر، سجن القصبة، سجن سركاجي، سجن لامبيز...، وهناك قائمة طويلة بأسماء مختلفة للسجون التي كانت تسير وفق وتيرة متزايدة بداية من اندلاع الثورة، أما عن السجناء فقد كانوا من خيرة المجتمع وهذا ما نلتمسه في قول أحمد توفيق المدني أثنا حديثه عن السجون حين قال :" فأغلب الرجال شبان الطبقة المثقفة من الأمة أودعوا السجون ...وفي السجون اليوم 149 رجلا قد حكم عليهم بالإعدام ...ونحو ثلاثة ألاف رجل لا يزالون ينتظرون ما تأتى به أيام الاستعمار ولياليه" [2].

وزيادة عن تجاوزات فرنسا في حق الجزائريين بإدخالهم السجن عنوة فقط لأنهم جزائريين فقد كانوا يعصرون عصرا وينالون من العذاب ألوانا قبل وصولهم إلى السجون، فكان سعيدا حقا من نجا من أيدي الشرطة ووصل سالما إلى السجن[3]، كما أن هذه السجون بوحشيتها لم تكن خالية من النساء الجزائريات حيث احتضن سجن بربروس السيئ الذكر " لويزات اغيل

---

[1]– رشيد الزبير: **جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956– 1962)**، دار الحكمة، الجزائر،2010، ص143.

[2]– أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 234.

[3]– أحمد حماني: << **ثورة داخل السجون** >> ، مجلة أول نوفمبر، العدد 06، جوان 1974، ص 16.

أحريز" وكذلك أختها " مليكة " التي مسها التعذيب ولم يطلق سراحها إلا بعد الاستقلال[1]، وهناك الكثير من النساء الجزائريات الذين كان لهم نفس مصير لويزات ايغيل واختها مليكة أين تعرضوا لأبشع وسائل التعذيب، غير أن إرادة الشعب الجزائري وتمسكه بالثورة جعلته يبقى صامدا أمام كل تلك الممارسات الشنيعة، حيث جعل " تحيا الجزائر" و" الله اكبر" طاقة تغذي روحه وتعوضه عن ما يتعرض له من جوع وتعذيب لتبقى صدى كل سجن بداخله روح جزائرية.

[1]– سعدي بزيان: المرجع السابق، ص 78.

الفصل الثاني : أشكال السياسة الفرنسية القمعية بالجزائر (1956 – 1958)

1 – المعتقلات والمحتشدات والمناطق المحرمة

2 – المنظمات الإرهابية

3 – الحرب النفسية

4 – الخطوط المكهربة (خط موريس)

1 – المعتقلات والمحتشدات والمناطق المحرمة:

1 – 1 المعتقلات:

تعد المعتقلات من بين أوراق فرنسا التي جعلتها كسلاح ووسيلة لتطويق الثورة والقضاء عليها من خلال فصل الشعب عنها، فالمعتقلات تطلق على كل مكان يتم تجميع الناس بمجموعة مع تقييد حرياتهم[1]، وكان يستعمل لفظ المعتقلات مرادفا لكلمة الحبس أو السجن فالمعتقل يعني تجميع عدد من المناضلين في مكان محروس غير السجن الكلاسيكي[2]، كما كان من أغلب المعتقلين من المناضلين السياسيين الذين ينجون من الموت في مراكز التعذيب ولم تثبت في حقهم أي تهمة وكذلك المناضلين الذين يكملون مدة عقوبتهم فعوض أن يذهبوا إلى ديارهم يجدون العربات تنتظرهم ويساقون مباشرة إلى أحد المعتقلات[3].

كما وصف أحمد توفيق المدني المعتقلين فقال : "وبين جدرانها وأسلاكها الشائكة نحو عشرة آلاف رجل هم نخبة رجال الأمة وزهرة شبابها"[4]، ولم تقتصر هذه المعتقلات على منطقة معينة بل كانت منتشرة على مختلف مناطق الوطن ومن بينها نذكر:

– معتقل الجرف: والذي يقع شرق مدينة مسيلة بنحو 14 كلم، كانت له ثلاثة خطوط دفاعية من الأسلاك المعدنية وكان هذا المعتقل يضم كل من تحوم حوله الشبهات ويكون مصدر خطر على الأمن العام، أو الذين يظهرون تضمرا وإستياءا اتجاه الفرنسيين[5].

– سان لوي: الذي يقع شرق مدينة وهران والذي فتح في صيف 1957م.

---

[1]– رشيد زبير: المرجع السابق، ص 103.

[2]– عبد المالك مرتاض: **دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية (1954 – 1962)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، (د.ت)، ص 80.

[3]– رشيد الزبير: المرجع السابق، ص 105.

[4]– أحمد توفيق المدني: المصدر السابق، ص 235.

[5]– سعدي خميسي: **الجرف من قرية زراعية إلى معتقل استعماري**، وزارة المجاهدين، الجزائر،2005، ص 20.

– معتقل بوسوي : الذي يقع جنوب سيدي بلعباس[1].

كما ظهر نوع آخر من المعتقلات مع بداية سنة 1958م كان يعرف بمركز الاعتقال العسكري والذي يضم أعضاء الجيش التحرير الوطني الحاملين للسلاح ومن أبرز مراكزه:

– معتقل بوغار الخاص وكان يضم 70 معتقلا بالولاية الرابعة.

– معتقل الدويرة: تأسس سنة 1958م والذي كان مخصص للذين خرجوا من المعتقلات والسجون ومارسوا العمل الثوري وألقي القبض عليهم للمرة الثانية.

– معتقل بول غازيل: وهو معتقل عسكري إلى غاية 1959م، كان به حوالي2500 معتقل[2].

هكذا وكان عدد المعتقلات يزداد شيئا فشيئا وتصاعد الحدث الثوري حيث ارتفع مع سنوات الثورة إلى حوالي 5000 معتقل إلى غاية الاستقلال كما بلغ عدد المعتقلين في مراكز الإيواء من 7000 في سنة 1957م إلى 20000 في مارس 1958م[3]، وبهذا وضعت فرنسا المعتقلات كوجه آخر من أوجه القمع الاستعماري الفرنسي المسلط على الشعب الجزائري من اجل القضاء على الثورة غير أن فرنسا لم تفلح في هذا، حيث حول الشعب المعتقلات إلى مراكز للتعارف والتعاون فيها بينهم كما لعبت هذه المعتقلات دورا ثقافيا ووطنيا من خلال المثقفين الوطنيين الموجودين بداخلها وهذا ما زاد من اشتداد الثورة وتماسكها.

1 – 2 المحتشدات:

---

[1]– محمد عباس: **في كواليس التاريخ (3) ديغول... والجزائر أحداث وقضايا الشهادات**، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 161.

[2]– رشيد زبير: المرجع السابق، ص 113.

[3]– بوعلام بن حمودة: المصدر السابق، ص ص 414 – 416.

مركز الأمان – المحتشدات – هي تسمية مزيفة وأسلوب قمعي جزري آخر استخدمته فرنسا بعد فشلها في إنجاح مخططاتها القمعية السابقة لقتل الثورة في مهدها وكذلك بعد تأكدها من أن الشعب هو العنصر الأساسي والفعال في استمرارية الثورة وقوتها، فهذا ما دفع بها إلى استحداث الأسلوب القمعي الجديد – بالنسبة للجزائر – والذي تمثل هذه المرة في إقامتها للمحتشدات بهدف عزل الشعب وفصله عن الثورة فالمحتشدات هي فكرة قديمة كان النازيون قد جربوها على الشعوب التي احتلوها[1]، حيث جرى تجميع السكان في أماكن أين كانوا يضطرون إلى بناء مساكنهم بأنفسهم وبدورهم يقومون ببناء الملاجئ والبيوت من القش والطين والقصدير أو من مواد أخرى[2]، أما في الجزائر فكانت بوادرها الأولى قد ظهرت سنة 1954م لتأخذ شكلا رسميا بعدها مع بداية 1957م، حيث أصبحت تصدر قرارات بشان ترحيل السكان وزجهم في تلك السجون الكبرى كما عرفها عبد الحميد مهري قائلا : "...مركز عسكري فرنسي، تكون إقامته في مواقع إستراتجية يختارها العدو وذلك بجلب السكان وإسكانهم بالقوة فيها لتشكيل حزاما واقيا للمركز الفرنسي مقابل تدمير أراضيهم على الآخر خاصة مساكن الإيواء ومصادر العيش المتمثلة في المزارع ..."[3]، حيث قامت هناك عمليات واسعة النطاق لإجلاء السكان وترحيلهم بالقوة مع إرغام التخلي على ممتلكاتهم بعد تهديم القرى والمداشر المهجورة[4]، وأمام هذا الوضع أصبح السكان أمام خياران، إما البقاء والموت تحت صوت القنابل وإما التوجه إلى المحتشدات حيث الجوع والموت والعطش

---

[1]– الغالي غربي: المرجع السابق ص 274.

[2]– جمال قندل: **خط موريس وشال وتأثيرهما على الثورة التحريرية (1957 – 1962)**، وزارة الثقافة، الجزائر، 2008، ص 37 .

[3]– عبد الحميد مهري: **الذكرى الخامسة والعشرون نوفمبر كيف حررت الجزائر**، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1979، ص 83.

[4]– الغالي غربي: المرجع السابق، ص 274.

والمرض والإبادة[1]، وبهذا كانت المحتشدات أو مراكز الموت البطيء أماكن يخضع السكان فيها لمختلف أنواع الابتزاز والضغط النفسي، والتعذيب الجسدي[2]، فإلى جانب قساوتها فقد تعددت مراكزها وانتشرت على مختلف ربوع الوطن، ففي الولاية الثانية بلغ عددها حوالي 160 محتشد وفي الولاية الأولى بلغ عددها 180 محتشد، أما عن عدد الجزائريين الذين زج بهم في هذه المراكز فقد تراوحت بين 257.0000 وثلاثة ملايين جزائري وجزائرية[3]، ومن بين أهداف السلطات الفرنسية التي كانت تسعى إلى تحقيقها من وراء إنشائها لهذه المراكز على غرار هدفها الرئيسي والمتمثل في فصل الشعب عن الثورة، فكانت تهدف إلى : محاصرة الثورة وخنقها – خلق طرف ثالث داخل الثورة والمتمثل في الحركة لأجل شل حركة الجيش وجبهة التحرير الوطني – تجريد الشعب الجزائري من روحه الوطنية وذلك بتفعيل حركة الحرب النفسية داخل هذه المراكز – تسخير المحتشدين كيد عاملة رخيصة لإنجاز مختلف المشاريع الفرنسية الاقتصادية والعسكرية[4].

فمن خلال هذه الأهداف والخطط لا نستطيع أن ننكر براعة فرنسا وإستراتجيتها في قمع الثورة غير أن تعامل الشعب الجزائري مع خطط فرنسا الإجرامية بالرغم من قساوتها كان أكثر براعة وأدق تخطيطا حيث حول الشعب هذه المحتشدات إلى مراكز دعم للثورة متخط بذلك إجراءات الحراسة المكثفة والأوضاع المزرية والتعذيب الذي كان دائم الحضور بداخلها ما جعل المحتشدين أكثر تعطشا لروح الحرية والاستقلال مما دفع بهم إلى التمسك أكثر فأكثر بالثورة، حيث ساهمت المحتشدات في تقريب المدنيين بالثوار الذين عملوا على نشر الوعي الوطني والسياسي أين أصبح المحتشدين يعملون ما بوسعهم لتقديم الدعم لجيش

---

[1]– عمار قليل: **ملحمة الجزائر الجديدة**، ج2، دار البحث، قسنطينة، 1991، ص 31.

[2]– محمد العربي وليد خليفة: **الجزائر المفكرة التاريخية**، دار الأمة، الجزائر، 1984، ص 178.

[3]– الغالي غربي: المرجع السابق، ص 275.

[4]– المرجع نفسه، ص 275.

وجبهة التحرير الوطني من غذاء ومؤونة وإخبار عن تحركات السلطات الفرنسية ما يبرز تصاعد روح الوعي وإدراك لدى جمهور الثورة وسندها –الشعب الجزائري–.

1 – 3 المناطق المحرمة:

فبعد الحديث عن المحتشدات نأتي الآن إلى التطرق إلى أسلوب قمعي آخر استعانت به فرنسا بغية تطويق الثورة والذي تمثل هذه المرة في إنشائها المناطق المحرمة التي منعت الإقامة بها والاقتراب منها أو عبورها وخصت بذلك المناطق الإستراتيجية للثورة حيث باتت عدة مناطق كبيرة وواسعة بالأوراس والشمال القسنطيني وبلاد القبائل والونشريس وتلمسان مناطق محرمة منذ عام 1957م[1]، فبعد الانتهاء من إنشاء السد المكهرب خط موريس في 15 سبتمبر 1957م والذي سوف أتطرق له في المبحث الموالي، كما ركزت السلطات الفرنسية على المناطق الحدودية الشرقية لإنشاء المناطق المحرمة وأكبر عملية عرفتها هذه المنطقة هي إنشاء ما يسمى بالمنطقة الحرام[2]، والذي عبر عنها بورقيبة في تصريح له يوم 27 فيفري 1958م قائلا:" إن قرار الحكومة الفرنسية بإخلاء جانب عظيم من التراب الجزائري لإحكام الخناق على الجزائريين ... فزيادة على خط موريس ... قرروا الآن رسميا وجهارا إخلاء المنطقة ... هذا الإجراء الذي لا يشرف فرنسا ... لأنه عمل إجرامي وغير إنساني"[3].

أما سكان هذه المناطق الذين أجبروا على الرحيل منها بلغ عددهم 365 شخصا، فكان الجيش الفرنسي يجبر سكان المناطق على إخلاء منازلهم ويتوعد الرافضين بالعقاب الشديد

---

[1]– يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 393.

[2]– المرجع نفسه، ص181.

[3]– نفسه، ص ص 164–179.

الذي سوف ينزل عليهم حيث جاء في أحد المناشير الموزعة عليهم ما يلي: " لقد دقت ساعة الاختيار فإما أن تستجيبوا لفرنسا، وإما أن تؤيدوا الثوار، وفيما إذا اخترتم فرنسا فإن أمامكم ثمانية أيام فقط تلتحقون خلالها بالمخيمات، وإلا فإن آلات رهيبة ستنصب عليكم..."[1]، ولضمان الجيش الفرنسي عدم رجوع الجزائريين إلى المناطق التي تم إجلاؤهم منها سارع الجيش الفرنسي إلى إستراتيجية الإبادة والتدمير الكلي للمنازل والممتلكات والمحاصيل والحيوانات والغابات، وقد جعلت فرنسا تلك المناطق حقل تجارب للعديد من الأسلحة المحرمة دوليا مثل قنابل النابلم والغازات الخانقة، إلا أن الثوار ما لبثوا أن استطاعوا التكيف مع الوضع بل التغلب عليه حيث حولوا تلك المناطق المحرمة مركزا لإقامتهم ومخابئ لإيداع عدتهم وعتادهم مرغمين فرنسا البحث عن إستراتيجية جديدة لإخفاء فشلها حيث صدق علي كافي في قوله:" لقد أراد العدو أن يفصلنا عن السكان فكانت النتيجة أن أصبح من جراء ذلك في خوف دائم من الهجمات المفاجئة والكمائن المباغتة"[2].

2 – المنظمات الإرهابية:

ظل أسرار فرنسا ومحاولتها لخنق الثورة يدفع بها إلى ارتكاب جرائم فيما لم تعرف الإنسانية من قبل فتبعا لمحاولتها الإجرامية ووسائلها القمعية التي سبق لنا ذكرها نتطرق الآن إلى المنظمات الإرهابية، فقد كانت هناك منظمات فرنسية متطرفة ارتكبت عمليات إجرامية شنعاء ضد الجزائريين فقط لأنهم جزائريين فهذا ما جعل أقل ما يقال عنهم أنهم منظمات إرهابية فكانت كثيرة متنوعة بأسماء مختلفة منها:

– منظمة اليد الحمراء "Mains rouges" التي كانت تعمل على نشر الرعب والخوف بين أوساط الجزائريين.

---

[1]– الغالي غربي: المرجع السابق، ص 317.

[2]– الغالي غربي:المرجع السابق، ص 273.

– منظمة الأربعين "comité des quarante" والتي اعتمدت هي الأخرى العنف والترهيب كأحد وسائلها الرئيسية، وكان من بين أعضاء قيادتها العامة من عناصر جهاز الأمن المركزي[1].

– منظمة المقاومة من أجل إفريقيا الفرنسية "ORAF" والذي كان أحد قيادتها من المتورطين في الأعمال القمعية إثر مظاهرات 8 ماي في قالمة.

– منظمة لجنة النهضة الفرنسية "CRF".

– منظمة الاتحاد الفرنسي لشمال إفريقيا " UFNA".

– منظمة الجيش السري "OSA" التي حاولت اغتيال السيدة لويزات إيغيل[2]، وإضافة إلى هذه المنظمات السرية توجد مجموعات صغيرة متطرفة لطخة أيديها هي الأخرى بدماء الأبرياء وساندت المنظمات في أعمالها الإرهابية والقمعية وفي تنظيم عمليات الاغتيال لكثير من المناضلين الجزائريين أو من الأوروبيين الذين ساندوا الثورة التحريرية، مثل المحامي " Pierre popie " المغتال يوم 25 يناير 1961م وذلك لأنه كان يدافع عن المعتقلين الجزائريين، وكذا اغتيال رئيس بلدية "Evain السويسري"[3]، ومن بين هذه المجموعات نذكر مجموعة "ديروزا di rosa " مجموعة جورج وتان " gearge watin " التي اشتهرت أكثر بالاغتيال، ومجموعة جوزاف ريزا " joseph rizza " ، فهكذا أحلت هذه المنظمات الإرهابية بسياستها القمعية دماء الجزائريين فقط وكما قلنا سابقا لأنهم جزائريين، حيث سمحت الإدارة الاستعمارية للمعمرين بحمل السلاح للدفاع عن النفس لكن في الواقع كانوا يستعملون هذا السلاح للاعتداء والانتقام من كل جزائري يشكون في انتمائه لجبهة التحرير

[1]– سعدي بزيان: المرجع السابق، ص79.

[2]– سعدي بزيان: المرجع السابق، ص 79.

[3]– بوعلام بن حمودة :المصدر السابق ص 396.

وبهذا ظلت سياسة فرنسا القمعية تحصد أرواح الجزائريين بأساليب مختلفة ومتفاوتة الشناعة غير أن هدفها واحد متمثلا في قمع الثورة وكل من يساندها.

3 – الحرب النفسية:

إلى جانب الأعمال القمعية التي مارستها فرنسا على الجزائريين نذكر وسيلة أخرى اعتمدت عليها لا تخرج من إطارها القمعي وتمثلت في الحرب النفسية، والتي يرجع ميلادها كمصطلح إلى سنة 1944م وكما يطلق عليها البعض بغسل الدماغ، بعد أن كانت تعتمد على الوسائل العسكرية القمعية كأساليب أساسية لا بد منها في تعاملها مع الجزائريين.

شرعت السلطات الفرنسية في تطبيقها لسياسة القمع الفكري بهدف تحطيم الجانب الروحي والعقائدي للشعب الجزائري، حيث عرفها الخبراء الفرنسيون أنها " حشد واستعمال منظم ومخطط لوسائل وأساليب مختلفة للتأثير في آثار ومواقف وسلوكيات الخصم، سواء كان هذا الخصم سلطة أو جيشا أو شعبا بما يمكن من إضعاف مقاومته وفرض إرادة مخالفة لإرادته تخدم الأهداف الوطنية "[1]، وتعد أفضل سلاح لقتل طموح الخصم وهذا ما دفع بالسلطات الفرنسية إلى استعمالها نظرا لتمسك خصمها أي الشعب الجزائري بثورته ومساندته لها فاستهدفته سعيا منها لإبعاده عن ثورته والإطاحة جملتا بالرأي العام الجزائري، ومن أجل هذا أصدرت مجلة الدفاع الوطني عدد خاص عن الحرب النفسية والثورية، طبع منها 50000 نسخة تقدم على نطاق واسع أساليب وطرق الحرب الجديدة التي على العسكريين الفرنسيين إتباعها، كما تعد مصادقة الجنرال pel ely على وثيقة:

" Instruction Provisoire su l'emploi de l'armé psychologique " بداية التطبيق الرسمي لهذه الإستراتيجية في المناهج والبرامج الدراسية في المدارس العسكرية

[1]– محمد بن داره: **الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية (1955 –1960)**، دراسة في أنشطة الحرب النفسية للمكتب الخامس للجيش الفرنسي بالمنطقة العسكرية الفرنسية العاشرة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر،2008– 2009، ص03.

الفرنسية[1]، ومع نهاية 1956م وتعيين الجنرال salan عرفت هذه الحرب التي شنتها فرنسا تطورا كبيرا، حيث قام الجنرال salan ببرنامج أطلق عليه اسم " تحطيم وبناء " كان الهدف منه القضاء على خلايا جبهة التحرير الوطني الناشطة في المعتقلات والسجون والمحتشدات، كما اعتمدت السلطات الفرنسية من أجل إنجاحها للحرب النفسية بإقامة مصالح محددة للناحية العسكرية العاشرة للجيش الفرنسي في الجزائر حيث أنشأت عدد من المكاتب والملاحق المتخصصة في العمل النفسي والدعائي وصل عددها إلى اثنتا عشر مكتب، ومع حلول شهر يناير سنة 1957م تحول اسم هذه المصلحة إلى اسم المكتب الخامس الذي كان يتشكل من 34 ضابط و 32 ضابط صف و138 من العسكريين و12 من النساء العسكريات التابعات للجيش البري[2]، كما اعتبرته الفرق الإدارية الخاصة Section Administratif spécialisé و Section Administrative Urbain من أكثر الأجهزة توظيفا للحرب النفسية، إلى جانب الفرق الطبية الاجتماعية ومكبرات الصوت والضباط المتجولون والمناشير الدعائية التي كانت تلقيها الطائرات العسكرية على القرى والمداشر، وكذا الدعاية عن طريق الإذاعة ومن بين نماذج الحرب النفسية التي نشرتها فرنسا على الجزائريين تصريح الجنرال" Robert Lacoste" الذي كان عبارة عن منشور يحتوي على رسم كاريكاتوري يحتوي على صورة لجراد نزع رأسه ووضع مكانه رأس المجاهدين فكان تحت الصورة تصريح Lacoste الذي جاء فيه ما يلي: "في أي بقعة يمر عليها الفلاقة لا يبقى أي شيء، يأخذ نقودك وأولادك ويسلبك... ويحرق محاصيلك ويقطع أعمدة الهاتف والتلغراف ومروره يعني الخراب والحزن والجوع والبؤس، أنتم تحاربون الجراد حاربوا أيضا فلاقة الجراد وانظموا بعزم إلى جانب التهدئة Pacification"[3] (ينظر الملحق

---

[1]– الغالي غربي: المرجع السابق، ص 158.

[2]– الغالي غربي: المرجع السابق، ص 160.

[3]– المرجع نفسه، ص 165.

رقم01)، ويعد السجناء والمعتقلون أكثر فئة نالت منها الحرب النفسية حيث كانوا يخضعون إلى عمليات غسل المخ مما يستدعي تخصيص قاعات داخل المعتقلات تشبه إلى حد بعيد الأقسام الدراسية وفيها تتلقى دروس جماعية محكمة المنهجية والأفكار من أجل التدمير النفسي وغسل الدماغ وبث الشكوك في مقومات الشعب وفي مقدمتها هويته ولغته ودينه وإيمانه بالنصر والتحرير وثقافته وأصوله[1]، وكذلك من أجل كسب ولائهم وتأييدهم للوجود الفرنسي بهذه الحضارة الغربية المزعومة، وفي إطار غسل المخ وبعد تقديم الدروس اللازمة تكون الامتحانات عبارة عن 10 أسئلة 5 منها ضد جبهة التحرير و5 لصالح فرنسا[2] ومن بين الأساليب التي استعملها ضباط الحرب النفسية أنهم يأمرون الموقوفين بان يستديروا على شكل حلقة كالأطفال ويرددون – إني فرنسي – ساعات طويلة[3].

فأمام تفنن فرنسا في قمعها للثورة وردعها للثورة ظل صمود الجزائريين حاضرا حيث استطاع قادة الثورة التصدي لهذه الحرب النفسية بإستراتيجية مضادة مستعملين في ذلك كلا من الأساليب اللينة عن طريق تعميق الثقة بين المناضلين والشعب وتوزيع المناشير وكذا الاستعانة بوسائل الإعلام كإذاعة صوت العرب، كما استعملوا العنف الثوري لردع كل من انساق وراء أكاذيب فرنسا وخداعها.

4 – الخطوط المكهربة (خط موريس):

تعتبر الحدود الجزائرية الشرقية والغربية كقواعد خلفية لعبت دورا لا باس به في تدعيم الثورة وإثرائها بالمؤونة والسلاح خاصة سنتي 1956م – 1957م أين شهدت الثورة دعما

---

[1]– لخضر بورقعة: **شاهد على إغتيال الثورة**، ط 2، دار الحكمة، (د.م)، 1990، ص 11.

[2]–عمار ملاح: **وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس الناحية الثالثة بوعريف**، دار الهدى، عين مليلة، (د.ت)، ص273.

[3]– بسام العسلي: **أيام جزائرية خالدة**، دار النفائس، لبنان، (د.ت)، ص 40.

متزايدا، وهذا ما نلتمسه في تصريح ماكس لوجان " Max Lejeune" في 3 – 4–1957م قائلا :" إن حوالي إلف قطعة سلاح تعبر الحدود التونسية يوميا لتصل إلى الثوار"[1].

فأمام هذا الوضع فكرت السلطات الاستعمارية في تطويق الحدود الجزائرية التونسية، حيث كان هذا باقتراح من وزير الدفاع أندري موريس " Andrais Mourice" الذي شرع في بناء سد مكهرب وسمي بنفس اسمه " موريس " بعد مصادقة البرلمان على فكرته لتتم الأشغال به في سنة 1957م، حيث كان هذا الخط يمتد شرقا على مسافة 750 كلم2 من عنابة شمالا إلى جنوب تبسة مرورا ببئر العاتر والشيحاني حتى تقرين جنوب تبسة، وفي نفس الوقت أقيم خط مائل على الحدود الجزائرية المغربية على مسافة 700 كلم2[2](ينظر الملحق رقم 02).

أما عن الاحتياطات التي قام بها الاستعمار من أجل فعالية هذا الخط يقول الرائد سنوسي بمنطقة الحدود: " ... قبل الخط حقل من الألغام، ثم أسلاك شائكة، ثم الخط الكهربائي به 1500 فولت... به جهاز إنذار لمراكز المراقبة على طول الحدود تشير إلى مكان قطع الخط ثم أسلاك شائكة ثم ألغام، وما بين الأسلاك الشائكة والألغام ممر تمر فيه الدبابات والمدرعات ثم مسافة على طول داخل الحدود الجزائرية مهجرين منها الأهالي وكانت تسمى بالأرض المهجورة ..."[3]، وزيادة عن إقامة فرنسا لهذه الأسلاك القاتلة، قامت بإجلاء سكان المناطق القريبة من الحدود التونسية من وراء خط موريس في مساحة يتراوح طولها تقريبا 400 كلم وعرضها ما بين 30–50 كلم كما قام الجيش الفرنسي بزرع ألغام في كل مناطق البلاد التي كان على المجاهدين اجتيازها على امتداد طول الحدود على مئات الكيلو

---

[1]– بسام العسلي: **جيش التحرير الوطني الجزائري**، دار النفائس، لبنان، 1984، ص 31.

[2]– الغالي غربي: المرجع السابق، ص 277.

[3]– سعدي وهيبة: **الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954 – 1962)**، دار المعرفة، الجزائر، (د.ت)، ص ص 107، 108.

مترات[1]، مما سبب تعقيدا كبيرا في عملية الحصول على الأسلحة زيادة على الاستفزاز البشري الرهيب الذي أصاب جيش التحرير الوطني من جراء محاولات اجتياز الخط، حيث قال العقيد احمد بن شريف: "الاشتباكات المبيدة في الجبال وقصف المدفعية والطيران وقنابل النابلم لا يمثل إلا فترات ممتعة إذا ما قورنت بهذا الحائط الرهيب إذ كل حركة تؤدي إلى هلاك"[2].

ومما زاد الأمر تعقيدا أن قامت السلطات الاستعمارية بإنشاء خط آخر مماثل لهذا الخط القاتل وهو خط شال في أوائل 1958م وهو ما سنتطرق له في الفصل الموالي غير أن عزيمة أولئك المناضلين فاقت ثقل الخسائر وتغلبت عن كل العراقيل، ففي بداية الأمر قام جيش التحرير الوطني بتوسيع دائرة الهجمات للحصول على الأسلحة من الجنود الفرنسيين[3]، مواصلين جهادهم اعتمادا على غنائم العدو إلى أن تمكنوا من وضع حلول استطاعوا من خلالها اجتياز الأسلاك والحصول على الأسلحة بأقل الخسائر وهذا ما سنتعرف عليه بعد التطرق لخط شال لاحقا.

---

[1]– عمار بوجلال: **حواجز الموت (1957 – 1959)**، **الجبهة المنسية**، تر: زينب قبي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، (د.ت)، ص 26.

[2]– ازغيدي محمد لحسن: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956 – 1962)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1998، ص 166.

[3]– سعدي وهيبة: المرجع السابق، ص 111.

الفصل الثالث: السياسة الفرنسية القمعية في الجزائر خلال عهد الجمهورية الخامسة (1958-1962)

1 – الخطوط المكهربة (خط شال)

2 – مخطط شال

3 – التعذيب الاستعماري

4- التجارب النووية في الصحراء الجزائرية

1- الخطوط المكهربة (خط شال):

مع بداية ظهور فشل خط موريس شرعت السلطات الفرنسية في بناء خط مكهرب ثاني إلى جانب خط موريس السالف الذكر حرصا منها على خنق الثورة والثوار معا حيث أخذ الخط هذه المرة اسم شال نسبة إلى قائد القوات الفرنسية آنذاك شال موريس امتد بالتوازي على بعد 70كلم مع خط موريس في الجهتين الشرقية والغربية، وكان يمتد من ساحل المتوسط مرورا بأم الطويل ومن الشرق القالة إلى الطارف حتى سيدي عيسى وسيدي الجيلالي وتم تمديده فيما بعد نحو الجنوب الغربي (ينظر الملحق رقم03)، وقد قدرت طاقته الكهربائية ب 12000فولت[1]، أما عن المسافة بين خط شال وموريس فكانت تضيق أحيانا وتتسع أحيانا أخرى تبعا لطبيعة الأرض، كما أقيمت خلف هذا الخط شبكة من الأسلاك الشائكة وخنادق محصنة تبعد عن بعضها البعض بحولي مائتي متر أقامت حولها السلطات الاستعمارية مراكز عسكرية بهدف ضمان الأمن للقائمين على الحراسة كما يوجد بها حقل للألغام عرضه خمسون مترا[2]، وعلى بعد حوالي 400 متر كان هناك شريط آخر مكهرب بقوة 30000 فولت به أحزمة الكترونية للإنذار المبكر بوجود المجاهدين ولكن رغم كل هذه الإجراءات والإمكانيات إلا أن المجاهدين تمكنوا من اقتحام هذا السد القاتل وفي هذا الصدد نذكر شهادة الرئيس علي كافي الذي تمكن من قطع شال وموريس ثلاث مرات حيث يقول:" فالمرة الأولى والثانية قطعت فيها خط موريس المكهرب أما الثالثة فكانت لخطي موريس وشال... وكانت عملية اختراق الخط المكهرب تتم إما عن طريق حفر طريق تحت الخط أو قصّ الخطوط المكهربة، وهذه تتطلب سرعة تنفيذ وعواقبها كبيرة باعتبار أن دوريات المراقبة لا تنقطع ليل نهار"[3].

---

[1]- الغالي غربي: المرجع السابق،ص279.

[2]- جمال قندل: **خط موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرهما على الثورة الجزائرية 1957-1962م**، دار الضياء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006،ص91.

[3]-علي كافي: **من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962م**، دار القصبة، الجزائر،(د.ت)، ص 221.

وأول عمل قامت به الثورة حسب رواية الرائد سنوسي أنها بدأت في دراسة الخط بوضع الخرائط الجغرافية والطبوغرافية للخط حسب المناطق التي يمر عليها الخط ثم بعد ذلك تدربت على التقنيات المستقلة من طرف المجاهدين فمن طريقة الحفر تحت الأسلاك إلى استخدام المقصات ثم سلاح البالقالور[1]، وهكذا تمكن جيش التحرير الوطني _جيش المعجزات_ من اختراق هذه الأسلاك المميتة مضحيا بذلك بروحه في سبيل حياة الثورة.

2 - مخطط شال:

كان انقلاب ماسو في 13 ماي 1958، ووصول الجنرال ديغول[2] إلى سدة الحكم بداية لجمهورية فرنسية جديدة خامسة، كما كان أيضا بداية لفصل دموي جديد في الجزائر حيث عمل ديغول منذ تقلده للحكم على إتباع مخططات جهنمية مفادها اجتثاث الثورة من جذورها ما دفع به إلى تعيين الجنرال شال موريس في 17 ديسمبر 1958 كقائد للقوات البرية، والمصادقة على مشروعه العسكري الرهيب حيث جاء في تصريح له : "سأضمن لك كل ما تحتاج إليه من الوسائل التي من شأنها أن تساعدك على وضع حدا لهذه الحرب"[3]، وبناء على هذا شرع " موريس شال " في أوائل فيفري 1959 في تطبيق مخططه المجهز لتنطلق أولى عملياته في الولاية الخامسة من منطقة " سعيدة " في 6 فيفري 1959 تحت اسم

---

[1]– البالقالور: هو عبارة عن أنبوب حديدي يتراوح طوله بين 1.40م إلى 1.80م مملوء بشحنة من مادة البارود تزن ما بين 4 إلى 5 كلغ يتم تفجيره بطريقتين بواسطة مفجر ومشغل حيث يقوم الشخص بإشعال المشغل ثم يبتعد بسرعة أما الطريقة الثانية فتتم بواسطة المفجر الكهربائي وبطارية، ينظر: الغالي غربي: المرجع السابق، ص221.

[2]– شارل ديغول Charles Degaulle: من مواليد مدينة ليل بالشمال الفرنسي سنة 1890م في وسط عائلة محافظة، إتجه للعمل في الجيش والتحق بمدرسة سانسير سنة 1908م، عين ضمن الكتيب الثالثة والثلاثين للمشاة تحل قيادة بيتان ثم تحصل على عدة ترقيات كما شارك في الحرب العلمية الأولى والثانية، وفي سنة 1958م استنجد به الفرنسيون لإنقاذ الوضع في الجزائر أين قام بإعطاء فرنسا الدستور الذي أسس الجمهورية الخامسة وأصبح أول رئيس لها، كما مضى في تطبيق سياسته في الجزائر حتى إمضاء إتفاقية إفيان، وبعد فشله في إستفتاء 1969م من أجل كسب ثقة الفرنسيين إنتقل إلى مسكنه في Colombyles–deux églises، حيث واصل كتابة مذكراته إلى وفاته سنة 1970م، ينظر: عبد القادر خليفي: سياسة ديغول الجزائرية، ص 223.

[3]– بلقاسم آيت حمو: "**حقائق عن مخطط (موريس شال)... نحو عملية جومال**"، مجلة أول نوفمبر، العدد 19، نوفمبر 1976، ص 36.

"عملية التاج" Corel" بقيادة كل من الجنرال غامبيز، وإيزانو، والعقيد بيجار[1] حيث شارك فيها ما يقارب 30000 إلى 40000 جندي، كما تعد ولفجائيتها من أخطر العمليات لعدم معرفة جيش التحرير الوطني بطبيعة وخطة سير هذه العملية ما دفع بهم إلى إتباع خطة تمثلت في عدم رد الفعل السريع وعدم الظهور للجيش الفرنسي حتى يتعرفون على طبيعة العملية ليكونوا أقدر على مواجهتها، مما جعل الجيش الفرنسي يعتقد أن الولاية الخامسة قد تمت تهدئتها، وعلى ضوء هذا بعث الجنرال ديغول رسالة تهنئة إلى الجنرال شال جاء فيها ما يلي: " إن العمليات العسكرية... التي جرت في وهران تحت إشرافكم قد سارت سيرا حسنا... وأرجو أن تبلغوا الجنرال غامبيز وإلى بقية القادة والفرق... ابتهاجي بهم، أما فيما يخص التطورات القادمة لبرنامجكم... فأرجو أن تتأكدوا من ثقتي الكاملة فيكم"[2]، لتنتهي هذه العملية في 9 أفريل 1959 مخلفة ورائها خسائر مادية وبشرية كبيرة في القطاع الوهراني وفي صفوف جيش التحرير الوطني هناك.

ومن الولاية الخامسة انزاح " شال " إلى الولاية الرابعة ليباشر فيها العملية الثانية ضمن مخططه الإجرامي والتي كانت تحت اسم عملية الحزام كوروا من 18 أفريل وإلى غاية 18 جوان 1959[3] بقيادة الجنرال ماسو، استخدمت فيها الطائرات المقنبلة والمطادرة من نوع B29 وB26 وكذا الطائرات الاستكشافية والعمودية[4] كما جند لها أكثر من 40000 جندي اتبعوا فيها أسلوب فرض الحصار والتجويع وتعريض السكان للموت البطيء[5].

ومع بداية شهر جويلية 1959 شرع شال في عمليته الثالثة تبعا لمخططه تحت اسم " عملية الشرارة Etincelle " في الولاية الأولى على مناطق جبال الحضنة[6]، وفي 22 من نفس

---

[1]– آزغيدي محمد لحسن: المرجع السابق، ص 177.

[2]– المرجع نفسه، ص 177.

[3]– سيد علي أحمد مسعود: **التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960–1961**، دار الحكمة، الجزائر،2010،ص99.

[4]– جمال قندل: المرجع السابق، ص 86.

[5]– يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 230.

[6]– مقلاتي عبد الله: **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية 1954–1962**، وزارة الثقافة، الجزائر، (د.ت)، ص 375.

الشهر 1959 بدأت قوات العدو تتدفق على الولاية الثالثة من جميع الجهات صوب الغابات والجبال وشرعت في قصف العديد من المناطق كجبال " أكفادو " وإلى غاية جبال خراطة وجيجل مباشرا شال بهذا عمليته الرابعة تحت اسم عملية جومال أو المنظار أو المجهر "Jumelles"[1]، وتعتبر أطول العمليات المدرجة في مخطط شال والذي تولى قيادتها بنفسه إلى جانب " فور" باعتباره مسؤول القطاع حيث قامت هذه العملية بمشاركة 70000 عسكري ممن تولوا قصف الجبال بالنابالم وقتل النساء والأطفال والشيوخ، كما فقدت جبهة التحرير من جراء هذه العملية ما يقارب 8000 مجاهد في الولاية الثالثة وحدها، ما جعلها تصنف أعنف عملية في برنامج شال[2]، ومع بداية نوفمبر 1959 تقدم شال نحو الولاية الثانية للقيام بعمليته بها تحت اسم عملية " الأحجار الكريمة"Pierres Pricieuses" الذي حشد لها ما بين 135000 إلى 50000 عسكري ولشساعة مساحة الولاية وطبيعة مسالكها الوعرة أضاف لها الجنرال شال قوات احتياطية من ضمنها الفيلق الحادي عشر من المشاة بقيادة الجنرال هوبير إضافة إلى الجنرال جانو وكذلك الجنرال ديكورنو (ينظر الملحق رقم04).

ولكن ورغم كل هذه التجهيزات فقد فوجئت السلطات الاستعمارية بهجومات جريئة أثناء تطبيقها لبرنامج شال على الخطوط الشائكة الحدودية الشرقية والغربية من طرف جيش التحرير الذي أكد فشل برنامج شال تكتيكيا وسياسيا، حيث ركز في مواجهته له على حرب العصابات والانتقال إلى المناطق التي يخليها الجيش الاستعماري بعد أن ينهي فيها عملياته التطهيرية، أما سياسيا فقد فشل شال ومخططه الرهيب في تحطيم خلايا جبهة التحرير واستمالت الشعب[3] الذي لازم حياة الاحتقار والاعتقال وكل ألوان الاضطهاد من أجل الاحتفاظ بالجزائر ورد استقلالها.

---

[1]– عمر أزواوي: **جومال الطوفان ببلاد القبائل**، تر: العيد دوان، دار الأمل، تيزي وزو، ص 88.

[2]– جمال قندل: المرجع السابق، ص 88.

[3]– يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 231.

3- التعذيب الاستعماري:

"إما النصر أو الاستشهاد" هو مبدأ لازم أحرار الجزائر من مناضلين ومناضلات، شهداء وشهيدات ومبدأ كل جزائري وجزائرية طيلة فترة الاحتلال الفرنسي على الرغم من ممارسات فرنسا الإرهابية والقمعية ، حيث كان التعذيب على عساكرها فن يمارسونه على أرواح أبناء الجزائر الأبرياء، فالتعذيب في الجزائر لم يكن حادثة أو خطأ فبهذه العبارات وصفه موسى آيت مبارك في كتابه "L'Algérie en murmure"حيث قال :

"La tourture en algérie n'est pas un accident ou une erreurs,ou une faute."[1]

أما جون بول سارتر فقد تحدث عنه في كتابه عارنا في الجزائر قائلا: " لقد فرض التعذيب نفسه تلقائيا حتى أصبح أمرا مألوفا عاديا "[2]، ولعل أبرز دليل على ذلك مدرسة جان دارك في سكيكدة التي أقيمت من أجل فنون التعذيب سنة 1958 أين تنوعت أساليبه وتعددت طرقه الوحشية فكان لها وجهان، تعذيب جسدي وآخر نفسي غير أن أقل ما يمكن القول عنهما أحلاهما مرّ.

3- 1 أساليب التعذيب:

أ – التعذيب الجسدي: وبه أصبحت فرنسا تحمل في طيات تاريخها جرائم لا تغتفر فسنذكر البعض مما تم التصريح به لتبقى القائمة مفتوحة لجرائم شنعاء لم يتم التصريح بها بعد.

–التعذيب باستعمال الكهرباء Tortures a l'électricité: وكان التعذيب باستعمال الكهرباء يتم بتمديد الضحية على طاولة مع تقييد رجليه ويديه وبطنه بأحزمة جلدية ثم يشرع في سكب كمية من الماء عليه لتسريع عملية تعميم الكهرباء كما يتم توصيله بواسطة سلكين ناقلين للشرارة الكهربائية مثبتين بمصدر الطاقة، وقد ذكر ياسف سعدي في مذكراته عن تعرض صديقين له لهذا التعذيب فيقول:" كانوا يضعون التيار على جبينهما وعلى سرتيهما

[1]– Moussa Ait Embarek : **L'Algérie en murmure ,un cahier sur la torture**, Houggar, p213.

[2]– جون بول سارتر: **عارنا في الجزائر**، تر: مصطفى الباعي، دار القومية، (د.م)، (د.ت)، ص 57.

وعلى أعضائهما التناسلية وعلى أصابع قدميهما وعلى سائر الأجزاء الحساسة من جسمهما "[1]، كما كان يتم وضع الشخص في حوض مائي وربطه على سلم حديدي ويمرر عليه التيار[2]، وكان يطلق على آلة توليد الكهرباء اسم جيجن "gégene"[3].

– التعذيب باستعمال الماء: وكان يتم في ثلاث طرق، إدخال أنبوب من الماء في فم السجين مع رفع وتيرة ضغط الماء ثم طرحه أرضا ويقوم أحد بالقفز على بطنه حتى يخرج الماء من جميع منافذ جسمه، أو يتم ربط السجين كما يربط الرضيع ثم يعلق من رجليه بحبل ويدلى من مكان مرتفع إلى ماء البحر ويبقى على هذه الحالة غارقا لمدة ثم يخرج وتتكرر العملية يقر السجين أو يفقد الوعي أو يموت[4]، أو يتم إدخال الشخص في مغسل أثناء الليل عندما يكون الجو باردا[5].

– التعذيب باستعمال النار : يتم التعذيب بالنار بتجريد المعذب من ملابسه ، ثم توجه نحو صدره آلة اللحام (Le chalumeau)[6]، وهناك طريقة أخرى للتعذيب حيث يتم تسخين القضبان الحديدية إلى درجة الاحمرار ثم إدخالها في فم السجين حتى الموت.

– التعذيب عن طريق استنزاف الدم : حيث كان يتم أخذ كميات من دم السجين دون مراعاة المقاييس الطبية المعهودة على الرغم من سوء الغذاء والأعمال الشاقة، كما لا يحصلون على أي غذاء يعوض ما أخذ منهم من دم[7] كما هو معهود في المستشفيات في إطار عمليات التبرع بالدم.

---

[1]– ياسف سعدي: **ذكريات معركة الجزائر**، تر: إبراهيم حنفي، دار القومية، (د.م)، (د.ت)، ص 40.

[2]– الغالي غربي: المرجع السابق، ص 304.

[3]– الصديق محمد الصالح: **كيف ننسى وهذه جرائمهم**، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 143.

[4]– الغالي غربي: المرجع السابق، ص305.

[5]– نجادي بوعلام: **الجلادون (1830–1962)**، منشورات L'anep ، (د.م)، 2007، ص 147.

[6]– Moussa Ait Embarek : op cit , p24.

[7]– عمار قليل: المصدر السابق، ص 42.

– التعذيب بالدفن _ دفن الأحياء_: كانوا يأمرون المشتبه بهم بحفر حفر ثم يدفنون بها حتى العنق لتبقى رؤوسهم معرضة لوهج الشمس[1]، بالإضافة إلى التعذيب بالطرق التالية: – وضع المشتبه في قفص تحت الشمس الحارقة.– التعذيب عن طريق سلخ الجلد بالكلاب – التعذيب بدق الأصابع بمطرقة وحشرها بين الباب وإطاره ثم الإقفال عليها – زج السكين في جسم المشتبه وإحداث جروح ، ثم يحرك الجرح بكميات من الملح – قلع الأسنان والأظافر وبتر الأصابع والآذان[2]، فهكذا كان العنف يوميا دائما ومبتذلا مؤسسا للعلاقات التي فرضها المعمرون على المستعمرين[3]، فإلى جانب التعذيب الذي مارسته فرنسا على الجزائريين فقد مارست القمع كذلك في إطار العدالة حيث كانت المهمة الأساسية للقضاء خلال حرب الجزائر هي قمع الوطنية ومناصريها[4]، كما تعاون رجال فرنسا وقوانينها على أن أن يجعلوا محاكمة الجزائريين على شكل انتقام ساقط بهدف اعتقال المواطنين وتعذيبهم وإبادتهم بوتيرة متصاعدة يوما بعد يوم، فلم يكن هناك فارق بين القاضي الفرنسي والجندي الفرنسي فكلاهما يشكلان كلا متكاملا في إطار الجهاز الاستعماري[5].

ب – التعذيب النفسي:

إن ما تطرقنا له حول التعذيب الجسدي الذي مارسته فرنسا وزبانيتها في إطار سياستها القمعية لردع الثورة لا يمثل إلا القليل إذا ما قارناه بالتعذيب النفسي الذي ظل تأثيره ساري المفعول تاركا آثارا نفسية عميقة في ذكريات الضحايا.

– الاغتصاب: باعتبار الاغتصاب انتهاكا للسلامة الجسدية وشرف الضحية، فقد كانت عمليات اغتصاب النساء الجزائريات من طرف الجيش الفرنسي هو الخبر اليومي لهذا

---

[1]– بسام العسلي: **المجاهدة الجزائرية**، دار النفائس، لبنان، ص 164.

[2]– عمار قليل: المصدر السابق، ص 42.

[3]– أوليفي لوكور غرانميزون : **الاستعمار الإبادة، تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية**، تر: نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر، (د.ت)، ص 196.

[4]– كلود ليوزو: المرجع السابق، ص 177.

[5]– بسام العسلي: **المجاهدون الجزائريون**، دار النفائس، لبنان، (د. ت) ص 102–104.

الجيش طيلة مرحلة حرب التحرير، حيث لا يعرف عدد النساء الجزائريات اللواتي تعرضن للاغتصاب فالويزات إيغيل أحريز- السالفة الذكر - وخيرة ضحيتان من بين آلاف الجزائريات اللواتي تعرضن لهذا العمل الشنيع، حتى أن الضحية خيرة يقول ابنها "محمد قارن" والذي جاء نتيجة الاغتصاب أن والدته من خلال ما تعرضت له من أهوال التعذيب والاغتصاب لم تستعد عقلها كاملا[1]، وفي نوع آخر من أنواع التعذيب النفسي أن كان الجنود يقومون بأخذ أحد المعتقلين إلى الحجز الانفرادي، وبعد مرور مدة من الزمن يعود الجنود إلى مكان الاحتجاز، ويقتربون من زنزانته ويتبادلون الحديث فيقول أحدهم : لقد تقرر قتل هذا السجين فهل نبدأ التنفيذ أم نقتل السجين الآخر ونترك هذا إلى اليوم الموالي فيصاب السجين بالرعب انتظارا لدوره.كما أن زبانية الاستعمار كانوا يقومون بتخويف المشتبه به حيث يقومون بتوثيقه إلى عمود ويشهرون عليه السلاح ليوهموه أنهم سيقتلونه فيشرعون بإطلاق النار نحوه متحاشين إصابته ومجتهدين في نفس الوقت أن يقع الرصاص قريبا من رأسه، ويهجمون عليه موهمين إياه أنهم سيذبحونه، ويبقون على هذه الحالة حتى تنهار أعصابه[2]، ومن أبشع ما ارتكبه الجنود الفرنسيون كذلك أنهم كانوا يقتلون الأب أمام أسرته ويقتلون الأولاد أمام محضر الأبوين، وزيادة على هذا أنهم كانوا يقومون بانتهاك الحرمات في القرآن الكريم كانتهاك حرمة الأخت أو الزوجة أو العمة والخالة أو ... فأي عار هذا يا فرنسا، تبّا لمن لا دين له تبّا.أما عن مراكز التعذيب التي استخدمتها فرنسا لممارسة جرائمها اللاآدمية فكانت عديدة ومتنوعة فإلى جانب المحتشدات والمعتقلات نظرا لما شهدته من حالات تعذيب وحرب نفسية نذكر ما يلي :-مركز العمليات والمعلومات على مستوى

[1]- سعدي بزيان: المرجع السابق، ص ص 71، 72.

[2]- أحسن بومالي: " **التمدن الفرنسي في فن التعذيب** "، مجلة أول نوفمبر، العدد 31، 1978، ص 26.

القطاعات العسكرية للعمليات، وهي هيئات موضوعة تحت سلطة قائد الناحية والتي يرمز لها ب "CRA"[1].

- المدارس: مثل مدرسة سراوي"Sraouy"[2].

- الفيلات: مثل فيلا سيزيني، فيلا ناظور، فيلا الأبراج الصغيرة، فيلا الزهور[3].

- مقر المجموعات المتنقلة للدشرة الريفية GMPR.

- مصلحة العمليات والحماية على مستوى المناطق العسكرية للحملاتDOP [4].

فبهذا العمليات الإجرامية وبصور بعيدة عن السلوك الإنساني والبشري ضلت فرنسا تواجه الجزائريين الذين أرقوها بصمودهم وتمسكهم بالثورة.

4- التجارب النووية في الصحراء الجزائرية:

تعد التفجيرات النووية في الصحراء الجزائرية إلى جانب هيروشيما وناكازاكي في اليابان من أعظم الجرائم النووية التي شهدها القرن العشرين، فمن أجل إيجاد فرنسا مكانا لها في نادي الأقوياء إلى جانب العملاقتين الأمريكي والسوفياتي وفي إطار المنافسة العالمية من أجل امتلاك قوة الردع قامت فرنسا بتنفيذ تجاربها النووية في الصحراء التي كانت بالنسبة لها الورقة الأخيرة لإقناع العالم بحتمية فرنسة الصحراء[5].

ففي يوم 13 فيفري 1960 تم تنفيذ أول تجربة نووية تحت اسم"Gerboise Blue" أي اليربوع الأزرق وذلك في منطقة "الحمودية" برقان حيث اتجه الجنرال إلي Ailait إلى مكان

---

[1]- باتريك إيفينو وجون بلانشياس: **حرب الجزائر ملف وشهادات**، ج 1، تر: بن داود سلامنية، دار الوعي، الجزائر، (د.ت)، ص 250.

[2]- سعدي بزيان: مرجع سابق، ص ص 76-82.

[3]- أوساريس: **شهادتي حول التعذيب، مصالح خاصة الجزائر1957-1959**، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر، (د.ت)، ص113.

[4]- الغالي غربي: المرجع السابق ، ص300.

[5]- محمد الأمين بلغيث: **تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق، وثائق جديدة وصور نادرة تنشر لأول مرة**، دار مدني، (د.م)، 2008، ص ص 242،243.

يبعد حوالي 15 كلم من النقطة الصفر، وجربت العملية أوتوماتكيا لتفادي أية أخطاء، حيث كانت هذه العملية بداية لـ 17 عملية أخرى بين سنوات 1960-1966 وكانت 4 عمليات منها في الجو و13 عملية تحت الأرض[1] ونذكر منها:

- عملية اليربوع الأبيض في1 أفريل 1960.
- عملية اليربوع الأخضر في 25 أفريل 1961.

كما استمرت التفجيرات بعد الاستقلال وكان ذلك بموجب اتفاقية إيفيان 1962 التي رخصت لفرنسا استغلال قواعد رقان و "إن آكر" شمال تمنراست وبشار وحماقير جنوب غرب بشار، ففي 22 مارس 1965 أقيمت أكثر من 13 تجربة نووية باطنية.

وزيادة عن انتهاك فرنسا واستغلالها الصحراء الجزائرية قامت باستغلال عدد من الجزائريين في تجاربها الإجرامية[2]، حيث بلغ عدد الموظفين والأسرى الجزائريين 3000 في كل من رقان وبالتحديد في موقع "CSEM" (مركز صحراوي للتجارب العسكرية) و "إن آكر" في موقع "CEMO" أي (مركز التجارب العسكرية بالواحات) بدون توفير أدنى وسيلة للحماية التقنية الضرورية.

وكان من وراء هذه التجارب النووية آثار وخيمة سواء على الأرض أو الإنسان أو الحيوان، حيث أدت إلى ظهور بعض الأمراض الجلدية كسرطان الجلد، ظهور العمى، الوفيات المتكررة للأطفال عند ولادتهم تزايد حالات الإجهاض ظهور تشوهات خلقية ظهور حالات العقم وطمور الأعضاء التناسلية، كما أدت إلى تدهور الغطاء النباتي وانخفاض إنتاج المحاصيل الحقلية وظهور سلالات خضرية ضعيفة الإنتاج والمقاومة اتجاه أمراض النباتية والحشرات والفطريات والكائنات الدقيقة.

[1]- بوعلام بن حمودة: المصدر السابق، ص 402.

[2]- المصدر نفسه، ص 402.

ومن الشهادات الحية حول فضائع فرنسا وتجاربها النووية نذكر شهادة محمد سنافي الذي يذكر أنه بعد اعتقاله في سطوالي اقترح عليه الجيش الفرنسي الذهاب إلى الصحراء وإلا اتهم بمساعدة الإرهابيين وبدون انتظار جوابه نقل برفقة أسرى آخرين إلى رقان حيث أرغموا على العمل في موقع التجارب النووية وقد شاهد تفجير يولد سحابا كثيفا مليئا بالغبار وريحا قوية، وبعد التفجير كلف جزائريون بإصلاح الطرقات وجمع الشتات[1].

فالتجارب النووية الفرنسية تعتبر بابا آخر من أبواب الجرائم التي كانت من صنع فرنسا في الجزائر، غير أن تأثير هذه الأخيرة– التجارب النووية– على الرغم مرور السنوات على حدوثها إلا أن تأثيرها مازال متواصلا إلى حد الساعة هذه وقد يبقى آلاف السنين.

[1]– بوعلام بن حمودة: المصدر السابق، ص 403.

خـــاتمـــــة

من خلال تتبعنا للعمليات الإجرامية واللإنسانية القمعية في إطار دراستنا لموضوع السياسة الفرنسية القمعية في الجزائر خلال الثورة التحريرية من 1954 إلى 1962 والتي لم تأبى سوى أن تظل نقطة سوداء في ماضي فرنسا يتم إحيائها بعد كل استنطاق يتم إجراءه لذاكرة التاريخ الاستعماري الفرنسي الأعمى في الجزائر، وعلى ضوء ما تطرقنا إليه من دراسة وتحليل حول هذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

– أن فرنسا قد مارست قمعها الوحشي منذ 1830 وقبل اندلاع الثورة التحريرية في أول نوفمبر 1954 وذلك من خلال ما شهدته الجزائر وشعبها من إبادة جماعية وأفران محرقة وكذا حرق المحاصيل الزراعية واستغلال آخر.

– استمرار فرنسا في ممارسة الأساليب الإجرامية البائدة في تعاملها مع الجزائريين دون الاكتراث لتطور ونمو روح الوعي والإدراك لدى الجزائريين، خاصة ردة الفعل الشنيعة التي واجهت بها مظاهرات الجزائريين في الثامن من ماي 1945.

– واجهت فرنسا الاستعمارية اندلاع ثورة الفاتح نوفمبر 1954 بتشغيل آلتها القمعية باعتبارها الحل الأمثل والأنجع لإخماد الثورة.

– إصرار فرنسا على قتل الثورة في مهدها قادها إلى استحداث العديد من القوانين التعسفية الجائرة التي كانت قد طبقتها أثناء حربها في الهند الصينية مثل قانون حالة الحصار الذي أدرجته تحت اسم قانون حالة الطوارئ.

– وفي محاولة من فرنسا لفصل الشعب عن الثورة باعتباره المحرك الأساسي لها قامت بإنشاء المعتقلات والمحتشدات وتوسيع دائرة المناطق المحرمة، كما أنها لم تتوقف هنا بل واصلت في مسيرتها القمعية داخل السجون الكبرى بروح وحشية.

– إن احتفاظ فرنسا بالجزائر وتحويلها إلى الجزائر الفرنسية دفع بها إلى ارتكاب أبشع أنواع التعذيب والتنكيل على كل من اشتبه فيه أو بالأحرى كل من ظهرت فيه ملامح شخص جزائري وذلك لأنه جزائري وفقط، مكونة بذلك دفاتر سوداء لا بأس بها صبغت بها وصمة عار كبرى في تاريخها، أخبرت عنها ذاكرة أبى الدهر أن ينسيها حقارة فرنسا.

– وإلى جانب اعتماد فرنسا على آلتها القمعية في حصد أرواح الجزائريين ضمن سياستها القمعية وممارستها لمختلف أنواع التعذيب والتنكيل طبقت أسلوبا آخرا لا يقل شناعة على

الوسائل العسكرية تمثل في الحرب النفسية عن طريق توزيع المناشير بالطائرات على مختلف القرى والمداشر، واستخدام الدعاية وبث الترهيب والتخويف في نفوس الجزائريين – ذلك الشعب الأسطوري– الذي ظل صامدا مكافحا.

– أمام عجزها عن تطويق الثورة داخليا وفرض سيطرتها على الأوضاع الداخلية إضافة إلى فشلها في إنجاح الحرب النفسية، لجأت إلى تطويق الثورة وعزلها عن العالم الخارجي، حيث ذهبت إلى استهداف الحدود الشرقية والغربية باعتبارها قواعد خلفية للثورة ظلت تنعشها بالمؤونة والسلاح ما دفع بها إلى إنجاز الخطوط المكهربة، أو حواجز الموت كما يسميها البعض على طول الحدود الجزائرية الشرقية الغربية، غير أنها لم تفلح في ذلك سوى أنها وسعت من دائرة جرائمها نظرا لما سجلت هذه الخطوط المكهربة من حصد للأرواح، وما تركت من تشوهات على من كان محضوضا بالحياة.

– من أجل احتلال فرنسا مكانة في نادي الأقوياء إلى جانب أمريكيا والاتحاد السوفياتي قامت بجرائم شنعاء استهدفت بها الأرض والإنسان من خلال قيامها بالتجارب النووية في الصحراء الجزائرية، أين سممت الأرض وجعلت من مناطق تجاربها بأرض قاحلة تركت ملامح وحشيتها على سكانها ولازالت تمد من تأثيرها منذ 56 سنة مضت ولا زالت تبعث بتأثيرها.

فهكذا مارست فرنسا مخططها الإجرامي وسياستها القمعية بأسلوبها الإستدماري غير أن ما ذكرناه من جرائم لم تكن إلا غيضا من فيض وقطرة من بحر من مجمل ما تحمله قلوب وذاكرات عاشت ألم ما كنا قد تحسرنا عنه بمجرد قراءته كحبر على ورق وذاقت ما كنا قد تأسفنا له لمحاولتنا تخيله، لتبقى جرائم أعظم وأثقل لم يصرح عنها بعد، أما الذي ظهر منها فلم يتم الاعتراف به بعد، وعليه فلكل جزائري وجزائرية نقدم صوتنا ونبعث بعباراتنا، فمثلما قام رجال العزم بالاستشهاد ببسالة منهم لا لشيء سوى أن نحظى وإياكم بحياة حرة وبعيدة عن قيد الاستعباد والاستعمار، فلا بد أن نوحد صوتنا تمجيدا وعرفانا لهم، حتى تعترف فرنسا بما أجرمت وتكشف الأرشيف الذي أخفت، فكيف ننسى وتلك كانت جرائمهم.

الملاحق

الملحق رقم (01)

صور للمناشير الدعائية التي كانت تلقيها الطائرات العسكرية في الجبال والقرى والمداشر

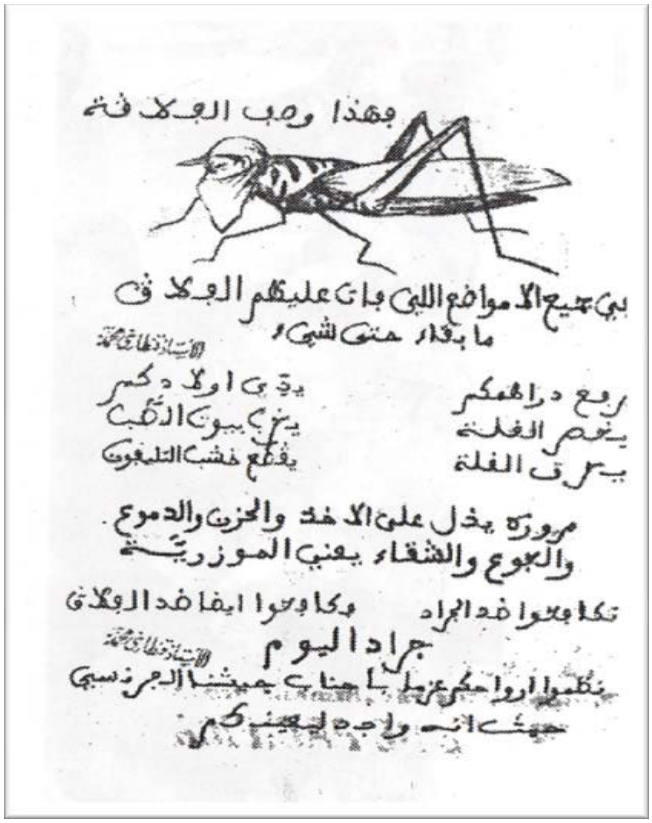

كلود ليوزو: المرجع السابق، ص 165.

الملحق رقم(02)

خريطة تمثل خط موريس في الجهة الشرقية

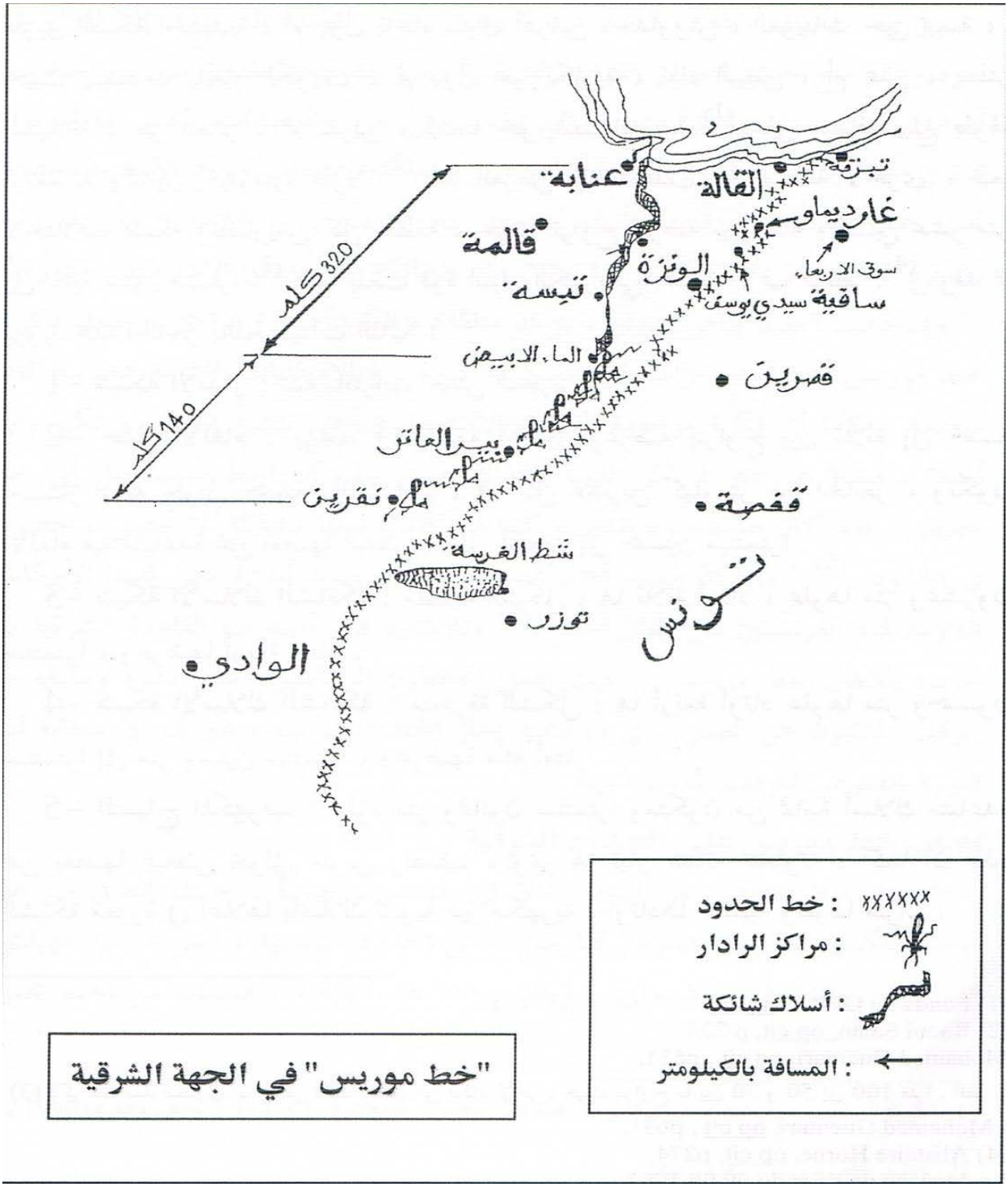

جمال قندل: خطا موريس وشال، المرجع السابق، ص 59.

الملحق رقم (03)

خريطة تمثل خط شال في الجهة الغربية

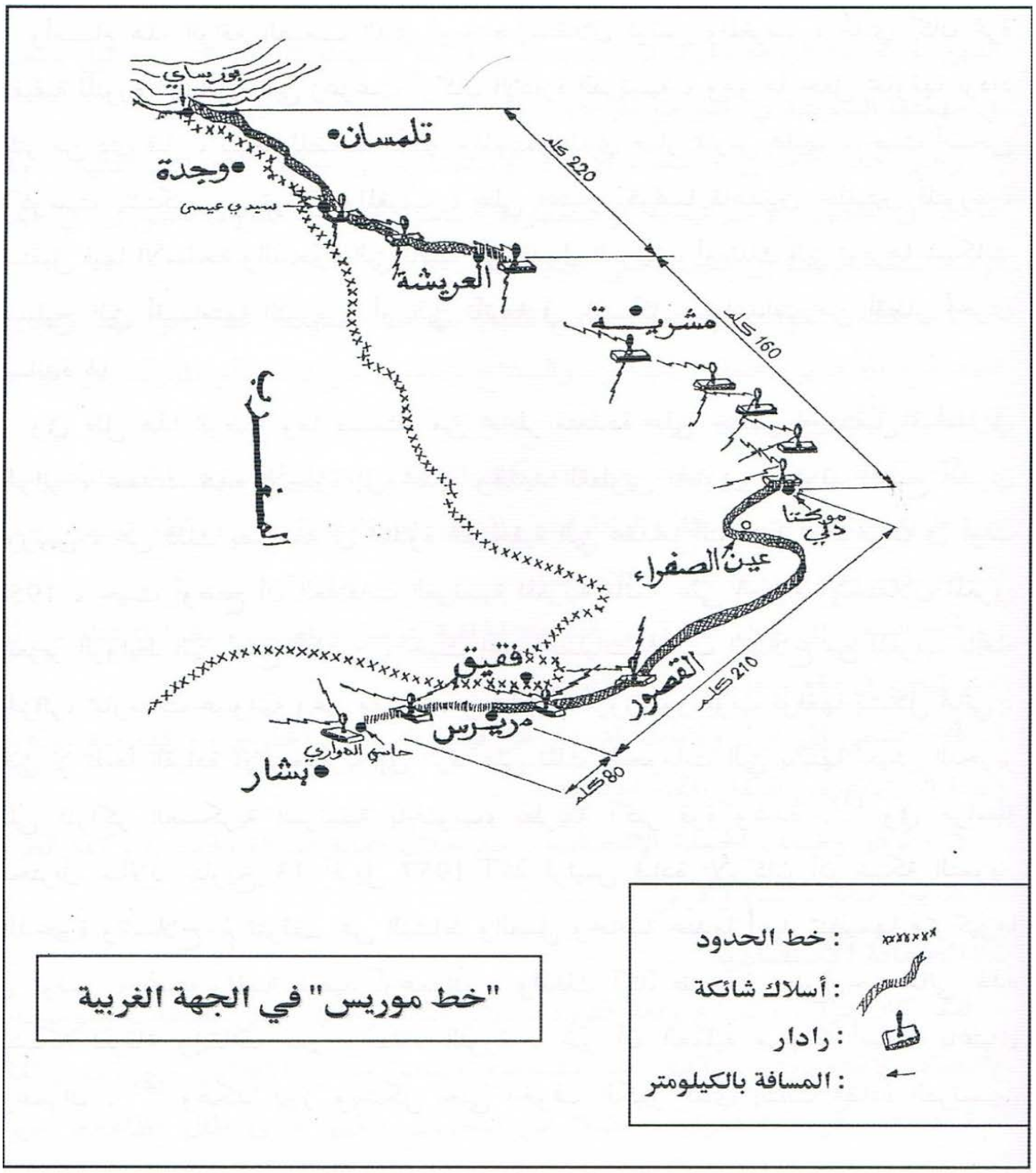

جمال قندل: خطا موريس وشال، المرجع السابق، ص 59.

الملحق رقم (04)

خريطة مشروع شال العسكري عامي 1950- 1960

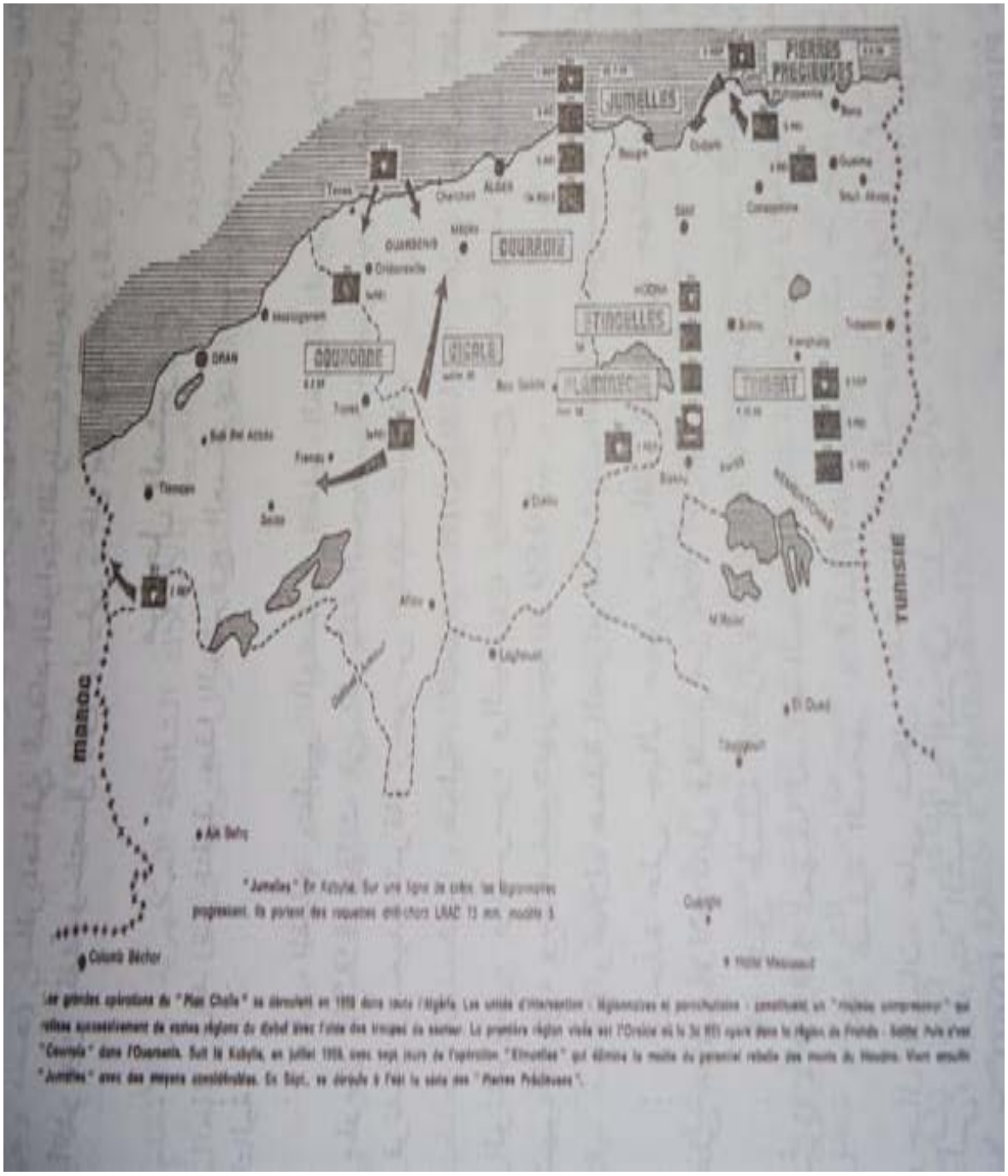

يحي بوعزيز: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، المرجع السابق، ص160.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر:

1- أزواوي عمر: جومال الطوفان ببلاد القبائل، تر: العيد دوان، دار الأمل، تيزي وزو.
2- أوساريس بول: شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة الجزائر 1957-1959م، تر: مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر.
3- بن حمودة بوعلام: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان، 2012.
4- بورقعة لخضر: مذكرات السي لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، 1990م.
5- خوجة حمدان بن عثمان: المرآة، تقديم وتعريب: محمد العربي الزبيري، منشورات الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.
6- سارتر جون بول: عارنا في الجزائر، تر: مصطفى السباعي، دار القومية.
7-سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900، ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان.
8- سعدي ياسف: ذكريات معركة الجزائر، تر: إبراهيم حنفي، دار القومية.
9-الصديق محمد الصالح: كيف ننسى وهذه جرائمهم، دار هومة، الجزائر، 2005م.
10- فانون فرانز: معذبو الأرض، تر: سامي الدروبي وجمال آتاسي.
11- قليل عمار: ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991م.
12- كافي علي: من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962م، دار القصبة، الجزائر.
13- المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية.
14- ملاح عمار: وقائع وحقائق عن الثورة التحريرية بالأوراس الناحية الثالثة، بوعريف، دار الهدى، عين مليلة.
15- مهري عبد الحميد: الذكرى الخامسة والعشرون نوفمبر كيف حررت الجزائر.

قائمة المراجع:

1- أحمد مسعود سيد علي: التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961م، دار الحكمة، الجزائر، 2010م.

2- أزغيدي محمد لحسن: مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م.

3- إيفينو باتريك وبلانشياس جون: حرب الجزائر ملف وشهادات، تر: بن داود سلامنية، ج1، دار الوعي، الجزائر.

4- برانش رفيالا: التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، تر: أحمد بن محمد باكلي، دار أمدوكال للنشر، الجزائر، 2010م.

5- بزيان سعدي: جرائم فرنسا في الجزائر من الجنرال بوجو إلى الجنرال أوساريس، دار هومة، 2005م.

6- بلغيث محمد الأمين: تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق، وثائق جديدة وصور نادرة تنشر لأول مرة، دار مدني للنشر والتوزيع.

7- بوجلال عمار: حواجز الموت (1957-1959م) الجبهة المنسية، تر: زينب قبي، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م.

8- بوعزيز يحي: ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، ثورات القرن العشرين، دار البصائر، 2008م.

9-بومالي أحسن: إستراتيجية الثورة في مرحلتها الأولى1954-1956م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد.

10- الزبير رشيد: جرائم فرنسا الاستعمارية في الولاية الرابعة (1956-1962م)، دار الحكمة، الجزائر، 2010م.

11- الزبيري محمد العربي: الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، الجزائر.

12- الزبيري محمد العربي: تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999م.

13- سعد الله عمر: القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، دار هومة، الجزائر، 2007م.

14- سعدي خميسي: الجرف من قرية زراعية إلى معتقل استعماري، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005م.

15- سعدي وهيبة: الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954-1962م)، دار المعرفة، الجزائر.
16- عباس محمد: في كواليس التاريخ(3) ديغول...والجزائر أحداث وقضايا الشهادات، دار هومة، الجزائر، 2007م.
17- العسلي بسام: المجاهدة الجزائرية (والإرهاب الفرنسي)، دار النفائس، لبنان.
18- العسلي بسام: المجاهدون الجزائريون، دار النفائس، لبنان، 1986م.
19- العسلي بسام: أيام جزائرية خالدة، دار النفائس، لبنان.
20- العسلي بسام: جيش التحرير الوطني، دار النفائس، لبنان، 1984م.
21- الغالي غربي: فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958م دراسة في السياسات والممارسات، دار غرناطة.
22- قندل جمال: خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيرها على الثورة الجزائرية (1957-1962م)، دار الضياء، الجزائر، 2006م.
23- كلود ليوزو: العنف التعذيب والاستعمار من أجل الذاكرة الجماعية، تر: الصادق عماري، وأخران، دار القصبة، الجزائر.
24- لوكور غرانميزون: الاستعمار الإبادة، تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، تر: نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر.
25- مرتاض عبد الملك: دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962م)، منشورات الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر.
26- مقلاتي عبد الله: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية 1954-1962م، وزارة الثقافة، الجزائر.
27- نجادي بوعلام: الجلادون (1830-1962م)، منشورات L'ANEP، 2007م.
28- ولد خليفة محمد العربي: الجزائر المفكرة التاريخية، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 1984.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Moussa Ait Embarek : L'Algérie En Murmure, Un Cahier Sur La Torture.

الرسائل الجامعية:

1- بن دارة محمد: الحرب النفسية الفرنسية ورد فعل الثورة الجزائرية (1954-1960م) دراسة في أنشطة الحرب النفسية للمكتل الخامس للجيش الفرنسي بالمنطقة العسكرية الفرنسية العاشرة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2008-2009م.

المجلات:

1- بلغيث أحمد: "ذكريات مناضل عن المحتشد"، مجلة أول نوفمبر، العدد 26، 1987م.

2- بلقاسم آيت حمو: "حقائق عن مخطط (موريس شال)"...نحو عملية جومال"، مجلة أول نوفمبر، العدد 19، 1978.

3- بومالي أحسن:"التمدن الفرنسي في فن التعذيب"، مجلة أول نوفمبر، العدد 31، جوان 1974.

4- حماني أحمد: ثورة داخل السجون، مجلة أول نوفمبر، العدد06، جوان 1974

الجرائد:

1- المجاهد: اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، ج2، عدد 45، 01 جانفي 1959م.

2- جريدة المجاهد: "قصة القمع الرهيب في أربع سنوات، المسؤولية الجماعية"، ج1، العدد 31، 01 نوفمبر 1958م.

الفهارس

إهداء	
شكر وتقدير	
قائمة المختصرات	
المقدمة	أ- ث
مدخل: جرائم فرنسا وإستراتجيتها القمعية قبل ثورة الفاتح نوفمبر 1954م	06- 10
الفصل الأول : السياسة الفرنسية القمعية بالجزائر خلال الثورة التحريرية في مرحلتها الأولى (1954-1956)	11
1 - قانون حالة الطوارئ	12- 15
2 - المسؤولية الجماعية	15- 16
3 - قانون الإطار	16- 19
4 - التعذيب في السجون	19- 20
الفصل الثاني: أشكال السياسة الفرنسية القمعية بالجزائر(1956-1958)	21
1 -المعتقلات والمحتشدات والمناطق المحرمة	22- 27
2 - المنظمات الإرهابية	27- 28
3 - الحرب النفسية	28- 31
4 - الخطوط المكهربة (خط موريس)	31- 33
الفصل الثالث: السياسة الفرنسية القمعية في الجزائر عهد الجمهورية الخامسة (1958-1962)	34
1 - الخطوط المكهربة (خط شال)	35- 36
2 - مخطط شال	36- 39
3 - التعذيب الاستعماري	39- 43
4 - التجارب النووية في الصحراء الجزائرية	43- 45
الخاتمة	47- 48
الملاحق	50- 53
قائمة المصادر والمراجع	55- 58
فهرس الأعلام	60- 62
فهرس الأماكن	63- 65
فهرس الموضوعات	66

الأعلام	الصفحات
– أ –	
– أحمد بن شريف (عقيد)	33
– أحمد توفيق المدني	22،19،17
– إدغار فور	13
– الإبراهيمي	09
– ألكس دي طوك فيل	07
– أليس سبور تيس	14
– إيزانو	37
– ب–	
– بارجوري (الضابط)	09
– بارلونج	15
– بورجيس مونري	15،14
– بورقيبة	26
– بورمون (الماريشال)	06
– بيار بوبي	28
– بيجار	37
– بيجو (الجنرال)	07
– بيل إيلي	44،29
– ج –	
– جاك سوستيل	16
– جانو	38
– جنتون	14

- جون بول سارتر 39

- د -

- ديغول 36

- ديكورنو 38،14

- ر -

- روبير لاكوست 30،19،18

- س -

- سانت أرنو 07

- سنوسي (الرائد) 36،32

- ش -

- شارل جوفري 09

- شارل موريس 36،35

- ص -

- صلان (الجنرال) 30

- ع -

- عبد الحميد مهري 24

- علي كافي 35

- غ -

- غامبيز 37

- ف -

- فرانس فانون 16

- فور 38

- فيكتور هوقر 08

- ك -

- كافينياك (الجنرال) 08

- ل -

- لوفلو (العميد) 08

- لويزات إيغيل 42،28،20

- م -

- ماسو (الجنرال) 37

- ماكس لوجون 32،17

- محمد سنافي 45

- محمد رمضاني 19،18

- موريس أندري 32

- موريس هيرسون 07

- موسى آيت مبارك 39

- مونطونياك (الرائد) 08

- ن-

- نابليون الثالث 12

- هـ -

- هوبير 38

- ي-

- ياسف سعدي 40

- يوسف مخالد 09

الأماكن	الصفحات
– أ –	
– إفريقيا	28
– أكفادو	38
– الأغواط	08
– إن آكر	44
– أولاد رياح	08
– ب –	
– باتنة	15،14
– بئر العاتر	32
– بشار	44
– بجاية	15
– بغداد	06
– ت –	
– تبسة	32،24
– تلمسان	25،15
– تمنراست	44
– تيزي وزو	15،14
– ج –	
– الجزائر	32،24،19،13،12،07،06
– جيجل	38
– ح –	
– حماقير	44
– الحمودية	44
– خ –	

- خراطة 38،09

- ذ -

- الذرعان 32

- ر -

- رقان 45،44

- س -

- سطيف 15،09
- سعيدة 37
- سكيكدة 39
- سيدي الجيلالي 35
- سيدي بلعباس 23
- سيدي عيسى 35

- ش -

- الشيحاني 32

- ص -

- الصحراء 44

- ظ -

- الظهرة (جبال) 08،07

- ط -

- الطارف 35

- ع -

- عنابة 32

- ف -

- فرنسا 45،43،42،41،39،30،29،27،25،23،22،19،17،12،09،08

- ق -

- القالة 35
- قالمة 15،09
- قسنطينة 15،07

- ك -

- كاليدونيا الجديدة 08

- م -

- الماركيز 09
- المسيلة 22

- ن -

- نقرين 32

- و -

- وهران 22